منتدى الدراسات المستقبلية
GELECEK ÇALIŞMALARI FORUMU

سلسلة أوراق بحثية - وحدة البحوث والدراسات

القواعد الشعبية في مصر والكيانات المنظمة لها

فبراير 2024 م

منتدى الدراسات المستقبلية
GELECEK ÇALIŞMALARI FORUMU

سلسلة أوراق بحثية
وحدة البحوث والدراسات

القواعد الشعبية في مصر والكيانات المنظمة لها

فبراير 2024 م

حقوق النشر محفوظة للمنتدى، ولايجوز الاقتباس من المادة المنشورة دون الإشارة إلى المصدر، كما لايجوز إعادة النشر بدون موافقة المنتدى.

القواعد الشعبية في مصر

والكيانات المنظمة لها

مقدمة

يتمثل أيُّ مجتمع في صورة هرم، ينقسم عمليًا إلى ٣ شرائح أفقية، حيث تحتل قمته (الشريحة العليا) السلطة السياسية، فيما يمثل قاعدته عموم الجماهير. وبين الشريحتين العلوية والسفلية توجد شريحة وسطى تتمثل في المنتجات التي انبثقت عن المجتمع؛ هدفها تنظيم القاعدة الجماهيرية، والوساطة بين هذه القاعدة وبين السلطة. تسمى هذه الشريحة في أدبيات العلوم الاجتماعية الغربية بالمجتمع المدني، وتضم الأحزاب والمنظمات غير الحكومية. ويذهب باحثون منتمون للمجتمعات العربية والإسلامية إلى تسميتها بالمجتمع الأهلي، تعبيرًا عن الفارق بين الثقافتين، حيث يُعد حضور الدين أحد أهم أوجه التمايز بين الثقافتين؛ إذ تحرص الثقافة الغربية على تجاهل دور الدين كمنظم للمجتمع؛ في حين أن الدين كان أحد أبرز آليات تنظيم المجتمعات العربية، متمثلًا في العلماء والأئمة والطرق الصوفية.

وانطلاقًا من مفهوم المجتمع الأهلي، تعرف مصر عدة مكونات للشريحة التي تتوسط الهرم السياسي بين القاعدة الشعبية والسلطة السياسية، نتناولها في هذه الورقة؛ كل على محورين فرعيين: أولهما الصورة العامة، وثانيهما حضورها في المشهد السياسي.

وباعتبار خصوصية المجتمع المصري، يمكن القول بأن التكوينات الاجتماعية التي تمتلك قواعد شعبية تتمثل في عدة مكونات، منها الطرق الصوفية، والكنائس المصرية، وبخاصَّة الكرازة المرقسية، والنقابات العامة الرسمية، المهنية منها والعمالية، وروابط مشجعي الأندية الرياضية؛ وبخاصَّة روابط الأندية العريقة في العاصمة، ورجال الأعمال، والحركة العمالية، علاوة على التكوينات القائمة على روابط الدم؛ مثل العائلات الكبرى (في المراكز الحضرية والوجه البحري.. وتتأتى هيمنتها من كبر العدد، والنفوذ الجهوي، والتماسك الاجتماعي المُفضِي للتأثير السياسي)، والقبائل والعشائر في محافظات الأطراف، وأخيرًا الأزهر ودعاته.

ورغم تعدد مكونات المجتمع الأهلي، إلا أن العشرية الأخيرة شهدت اتجاهًا من جانب سلطة ٣ يوليو للسيطرة على مراكز تعبئة القواعد الشعبية. وبرزت في هذا الإطار

٦ تكوينات حازت على اهتمام هـذه السلطة، بقدر ما شهد المجال العام حولها تدافعات قوية، كان أبرزها الطرق الصوفية، والكنيسة، وأولتراس الأندية الرياضية، والنقابات المهنية، ورجال الأعمال، والحركات العمالية. فكيف تفاعلت هذه التكوينات؟ هذا ما نحاول الإجابة عليه.

أ. الطرق الصوفية

تُعد الطرق الصوفية إحدى أهم التكوينات الأهلية في مصر، وذلك نظرًا لاتساع عدد المنتسبين إليها، وسماتهم النفسية الاجتماعية المرتبطة بعلاقة المريدين والمحبين بشيخ الطريقة. وفي هذا الإطار نتناول الملامح العامة للمشهد الصوفي المصري، وعلاقته بالسلطة.

١. ملامح المشهد الصوفي في مصر:

تمثل الطرق الصوفية إحدى تكوينات المجتمع الأهلي المصري. ويعود بعض الباحثين بالصوفية باعتبارها إحدى سمات الشخصية المصرية منذ العهد الفرعوني، لتنشر «ماري شميل» بعضًا من ملامح زهد الآلهة في فترات تاريخية اشتد فيها الصراع مع كهنة المعابد، إلى جانب بعض العادات التي فُسِّرت على أنها بدايات ما نطلق عليه اليوم الموالد الدينية والشعبية، ظهرت منذ عهد التوحيد الوثني إبان حكم الفرعون إخناتون.

وتعرف الصوفية العربية ثمانية طرق أساسية، وهي: الأحمدية (نسبة للإمام أحمد البدوي)، والشاذلية (نسبة للإمام أبي الحسن الشاذلي)، والرفاعية (نسبة للإمام الرفاعي)، والخلوتية (نسبة للإمام الخلوتي)، والدسوقية (نسبة للإمام إبراهيم الدسوقي)، والنقشبندية (نسبة للإمام النقشبندي)، والتيجانية (نسبة للإمام أبي العباس التيجاني)، والجيلانية (نسبة للإمام عبد القادر الجيلاني).

وشهدت مصر تأسيس ثلاث طرق من بين هذه الطرق الثمانية، وهي: الأحمدية، والدسوقية والشاذلية. غير أن الحضور الصوفي في مصر ينحدر من أربعة طرق رئيسة، هي: الرفاعية، والأحمدية، والشاذلية، والقنائية التي أسسها الإمام عبد الرحيم القنائي بمحافظة قنا. ويبلغ عدد الطرق الصوفية المسجلة في المجلس الأعلى للطرق الصوفية ٧٧ طريقة، وينتظم تحت عضوية الطرق

الصوفية وتأثيرها ما يقرب من ١٥مليون مصري ما بين مريد ومحب، وهي تقديرات مدرسة اللاهوت بجامعة هارفارد (Harvard Divinity School).

ونظرًا لخطورة هذا العدد، والخصائص التنظيمية التي يتسمون بها، اتجهت الدولة للسيطرة على هذا القطاع الأهلي، وذلك بالسيطرة الإدارية على الهيكل التنظيمي للطرق الصوفية، وهو ما يتم وفقًا للقانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٧٦، والمؤسس لـ«المجلس الأعلى للطرق الصوفية»؛ الذي تشكل قانونيًا في عام ١٩٠٣. ويتكون هذا المجلس من ستة عشر عضوًا، ويسيطر على كل القرارات المتعلقة بجميع الطرق الصوفية المعترف بها وفقًا للقانون. وتجرى انتخابات عضوية هذا المجلس كل ثلاث سنوات لاختيار عشرة أعضاء بالانتخاب، بينما يتم اختيار الخمسة الباقين بالتعيين من قبل وزارات التنمية المحلية والثقافة والأوقاف والداخلية والأزهر الشريف. ويُعيَّن شيخ مشايخ الطرق الصوفية بقرار من رئيس الجمهورية.

أما فيما يتعلق بالتنظيم الإداري الإقليمي للطرق الصوفية، في المحافظات والأقاليم والمراكز والقرى والنجوع، فيتحدد على مستويين:

المستوى الأول، ويتمثل في وكلاء المحافظات والمراكز والأقسام، الذين يتم تعيينهم من قبل المشيخة العامة للطرق الصوفية.

المستوى الثاني، ويتمثل في النواب والخلفاء وخلفاء الخلفاء بالمحافظات والمراكز والأقسام لكل طريقة، ويعينهم شيخ الطريقة.

٢. علاقة الصوفية بالسياسة:

نظرًا لأهمية الصوفية عددًا وسمات، اتجهت السلطة المصرية بعد انقلاب ١٩٥٢ للتعاطي معها بالضبط والسيطرة. ويشير متخصصون إلى أن «إحياء الصوفية» كان مسعى ثقافيًا مصريًا غربيًا منذ أكثر من ٣عقود، لمواجهة «الإسلام المتشدد»، وترى خبيرة ألمانية أن الأزهر يمثل قيادة هذا التيار المتشدد.

كان الرئيس الأسبق جمال عبد الناصر أول من أولى اهتمامًا بهذه الطرق، وكان تعداد المنتمين لهذه الطرق آنذاك نحو ٣ملايين مصري، ارتبطوا بـ٦٦طريقة صوفية، ما حدا به إلى السيطرة عليها، واستخدامها في الترويج لمشروعه. وفي ديسمبر ١٩٦٧، سار أكبر موكب صوفي رسمي في مصر تأييدًا لعبد الناصر في أعقاب هزيمة يونيو. وتبعه الرئيس محمد أنور السادات في هذا الإطار، مستخدمًا الأداة القانونية لا السياسية، فأصدر القانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٧٦، الصادر في ٩ سبتمبر ١٩٧٦، وهو القانون الساري حتى اليوم، والذي يجعل الطرق الصوفية مهندسة من خلال عدة وزارات، بالإضافة للأزهر. وكان النزوع لهندسة الطرق الصوفية وإخضاعها أمنيًا أحد أسباب الأزمة التي نشبت بين نظام الرئيس حسني مبارك والصوفية في عام ٢٠٠٨، ما تجلى إثر تفضيل الأجهزة الأمنية تولي الشيخ عبد الهادي القصبي، رئاسة المجلس الأعلى للطرق الصوفية، خلفًا للشيخ الراحل أحمد كامل يس، وهو الخلاف الذي حدث في أعقاب انتخاب الشيخ علاء الدين ماضي أبو العزايم، الذي انتخب بالإجماع بالفعل، إلى أن انسحب من التزكية ٤ مشايخ ذكروا أن انسحابهم أتى بتعليمات عليا أدت لما وصفه مشايخ الطرق الصوفية – آنذاك – بالانقلاب.

وفي أعقاب انقلاب ٢٠١٣، لوحظ أن ثمَّة ترويج لظهور التصوف في الفضاء العام، مثلًا من خلال زيادة فترات البثّ في التلفزيون. كذلك تم في السنوات الأخيرة الاعتراف بالعديد من الطرق الصوفية الجديدة، والتي كانت من بينها الطريقة الصديقية الشاذلية، التي اعترفت بها سلطة ٣يوليو في ٢أغسطس ٢٠١٨، والتي يترأسها مفتي الديار المصرية السابق علي جمعة. وسبق ذلك الاعتراف بالطريقتين الرضوانية الخلوتية، والكردية النقشبندية.

وبلغ الدعم الموجه للطرق الصوفية حد الدعم الثقافي، حيث فتحت بوابات الأوبرا المصرية والنوافذ الثقافية المختلفة للحضرات الصوفية التي باتت تتلقى طلبات بحجز حفلات، ولم يَعد الطلب عليها قاصرًا على الموالد واحتفالات الطرق.

التقدير السياسي في علاقة الأحزاب بالطرق الصوفية كان أحد أبرز مظاهر علاقة السلطة بالصوفية بعد يوليو ٢٠١٣، حيث اختير د. عبد الهادي القصبي، رئيس المجلس الأعلى للطرق الصوفية، رئيسًا للهيئة البرلمانية لحزب «مستقبل وطن» في مجلس النواب في ٢٠١٥، وذلك باختياره في ٤أكتوبر ٢٠١٨ ليكون رئيسًا للأغلبية البرلمانية في مجلس النواب· وتجدد الاختيار في ٢٠٢٣، وهو ما تلقى رئيس المجلس إخطارًا بشأنه في نوفمبر ٢٠٢٣. ويشغل القصبي قبل ذلك منصب نائب رئيس حزب مستقبل وطن؛ ما يعني أنه الرجل الثاني في أكبر التنظيمات السياسية في مصر.

وترجع العلاقة العلنية لرأس سلطة ٣يوليو بالطرق الصوفية إلى بواكير فترة ما بعد الانقلاب، حيث تعددت اللقاءات التي نشر أخبارها حساب رأس سلطة ٣ يوليو نفسه على منصة «يوتيوب». وتُعد الطرق الصوفية أحد أكبر الداعمين للانقلاب ولرأس سلطة ٣يوليو، وبخاصة مع العلاقة الوثيقة التي تربط «القصبي بالأجهزة الأمنية، ووجود شعور عام رافض لسيطرة الإسلاميّين على مفاصل الدولة. وتعد رسائل المساندة الدورية النشر من المجلس الأعلى للطرق الصوفية إحدى أهم أمارات المساندة التي يبديها المجلس الأعلى للطرق الصوفية لرأس سلطة ٣يوليو، وإنّ نشرت بعض المواقع الإعلامية أكثر من مرة توصيف القصبي باعتباره نائبًا لرئيس الحزب لا بصفته رأس المجلس الصوفي الأعلى.

وبخلاف المكانة السياسية للصوفية داخل أكبر حزب سياسي في البلد، فإن الصوفية اتجهت مع ٢٠١١ لتأسيس حزب سياسي، وأتت المحصلة في ٣ أحزاب، هي: حزب «نهضة مصر»، وحزب «النصر»، وحزب «التحرير المصري».

ورغم العدد الكبير للمصريين الدائرين في الفلك الصوفي، فإن أيًّا من هذه الأحزاب لم يحقق أي تقدم يذكر باتجاه السياسة، ويَنسِب «مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية» ضعف أداء هذا الحزب في تشريعيات ٢٠١٥ و٢٠٢٠ إلى قلة الخبرة السياسية للتيار الصوفي؛ رغم قواعدها الشعبية الهائلة، غير أن التوصيف الأمثل يتعلق بتوجه الأجهزة الأمنية إلى أن يصب التدفق السياسي الصوفي في مصب حزب «مستقبل وطن».

بدأت الطرق الصوفية تتأقلم مع الوضع الجديد، والذي يتيح لها المساحة للتنامي في المجال العام، حيث اتجه المجلس الأعلى للطرق الصوفية لدعم تنظيم المجال الصوفي إداريًا وماليًا وعلميًا وإعلاميًا عبر إنشاء ثلاث قطاعات جديدة، هي: قطاع شؤون الدعوة برئاسة الدكتور على جمعة محمد شيخ الطريقة الصديقية الشاذلية، وقطاع الشؤون الصوفية برئاسة الدكتور محمود أحمد أبو هاشم شيخ الطريقة الهاشمية، وقطاع وكلاء المشيخة برئاسة أحمد محمد الصباحي. علاوة على إنشاء ١٥لجنة نوعية، هي: اللجنة الدينية والعلمية برئاسة الدكتور أحمد عمر هاشم، ولجنة الاحتفالات والموالد برئاسة الشيخ عبد الرحيم محمد العزازي، واللجنة المالية برئاسة أحمد الصاوى شيخ الطريقة الصاوية الخلوتية، واللجنة الفنية برئاسة المهندس مصطفى أبو الفتوح القاوقجى شيخ الطريقة القاوقجية، ولجنة الأضرحة برئاسة الشيخ سالم الجازولى شيخ الطريقة الجازولية، ولجنة المتابعة برئاسة الدكتور محمود أبو الفيض شيخ الطريقة الفيضية، ولجنة المناطق الحدودية والصعيد برئاسة الشيخ زين العابدين أحمد رضوان، ولجنة القيم برئاسة المستشار السيد محمد أبو الأسرار الحصافى شيخ الطريقة الحصافية الشاذلية، ولجنة الإعلام

برئاسة الشيخ رامى الشهاوى شيخ الطريقة الشهاوية، ولجنة المجلة برئاسة الشيخ مسعود عبد السلام حجازي، واللجنة الاجتماعية برئاسة الشيخ الحسين حامد سلامة الراضى شيخ الطريقة الحامدية الشاذلية، ولجنة العلاقات العامة برئاسة الشيخ سامح عبد الخالق ثروت المرزوقي شيخ الطريقة المدنية الشاذلية، ولجنة العلاقات الخارجية برئاسة الشيخ عبد الله المحجوب الميرغني، ولجنة تنمية الموارد المالية برئاسة الشيخ محمود السيد فتح الله محمد أبو علي شيخ الطريقة الضيفية الخلوتية، كما عَيَّن المجلس الأعلى أحد مستشاري مجلس الدولة رئيسًا للشؤون القانونية.

لم ترصد أي من وسائل الإعلام أو الباحثين ما يفيد بوجود معارضة صوفية للانقلاب العسكري، ويكاد المراقبون والمتخصصون يتفقون على وجود تأييد واسع من الصوفية للسلطة السياسية. وكان موقف الصوفية في رئاسيات ٢٠١٤ مؤيدًا لرأس سلطة ٣ يوليو. ويبدو موقف المتصوفة الأقرب للاعتدال مضطربًا في صدد العلاقة مع السلطة. ونشر موقع قناة (دويتشه فيله) تصريحات للشيخ محمد علاء الدين أبو العزائم، شيخ الطريقة العزمية، ينتقد فيها الصوفية بسبب تهافتهم على مساندة السلطة السياسية، لكنه في نفس الوقت كان يعلن تأييدًا صرفًا لرأس سلطة ٣ يوليو في ترشحه لرئاسيات ٢٠١٤. ويذهب جل مشايخ الطرق لاعتبار العمل السياسي بنظرهم تأييدًا لرأس سلطة ٣ يوليو.

ويثار التساؤل: هل ملأت الصوفية الفراغ المجتمعي الذي تركته جماعة الإخوان؟ والإجابة أن ثمَّة مؤشرات تشي بذلك، وثمَّة مؤشرات تنفي. فبالنسبة للمؤشرات التي تدعم القول باتجاه التصوف لاستيعاب ميل المصريّين للتدين، فإن التصريحات التي تتحدث عن الصوفية وتعدادهم في ٢٠١٤ تشير إلى أن تعدادهم يبلغ ١٠ ملايين، في حين أن التصريحات المعلنة تفيد بأن عددهم صار ١٥ مليونًا، وأن عدد الطرق الصوفية زاد خلال السنوات العشر الماضية، على نحو ما أوضحنا عاليه. لكن هذه الأرقام لا يمكن الاطمئنان إليها؛ إذ لا توجد إحصائيات رسمية، كما لا تملك الطرق الصوفية سجلًا دقيقًا يحصي كل المريدين بشكل دقيق. غير أن غياب الحضور في المراكز الحضرية، باستثناء أوقات الموالد والمناسبات، يشي بأن هذه التكوينات لم تتمكن من ملء الفراغ المجتمعي الذي تركته جماعة الإخوان في مساحة التدين.

ويضاف إلى هذا أن سلطة ٣ يوليو، وإن كانت تسمح للصوفية بالتمدد، إلَّا أنها لم تسمح لهم بتحويل تدينهم إلى مربع الإغاثة الاجتماعية، بل إنها تلاحق أي عمل إغاثي أهلي لا يتم باسم القاعدة الحزبية التي تساندها، وهو أمر يلمسه الباحث من دوائر عدة محيطة به، لوحقت أمنيًا لمحض التبرع بشكل غير رسمي لأسر منكوبة بسبب سياسات سلطة ٣ يوليو؛ من دون وجود نشاط سياسي للملاحقين والمعتقلين تحت هذه التهمة.

الأمر الثاني في هذا الصدد، هو أنه بخلاف تصريحات سلطة ٣ يوليو في رئاسيات ٢٠٢٣، فإن نسبة الناخبين المصريّين في الاستحقاقات السابقة، والتي كان أقصاها ٣١ بالمئة من الناخبين، لا تشي بأن رأس سلطة ٣ يوليو يحظى بدعم الصوفية، إن كان تعدادهم الفعلي ١٥ مليونًا أو حتى ١٠ ملايين. وهو ما يشي بأن رأس سلطة ٣ يوليو يستغل حالة عدم اليقين المرتبطة بأعداد المتصوفة في مصر ليضفي على نفسه سمت تأييد قاعدة اجتماعية قوامها ١٥مليونًا.

وخلصت دراسة أجراها المركز المصري لدراسات الإعلام والرأي العام عن الحركة الصوفية خلال الفترة بين ٢٠١٣ و٢٠١٧، إلى أن أبناء الطرق الصوفية ناشطون اجتماعيًا خاملون سياسيًا، حيث يفضل أكثرهم النأي بنفسه عن السياسة وصراعاتها. وأن نسب مشاركة أبناء الطرق الصوفية في الفعاليات الانتخابية التي رصدها

المركز تؤكد ذلك، حيث كانت أعلى نسبة مشاركة في الانتخابات البرلمانية ٢٠١١؛ حيث بلغت ٢١ بالمئة من المنتمين للطرق الصوفية، بينما بلغت أقل نسبة ٣,٥ بالمئة، وكانت في انتخابات ٢٠١٤ الرئاسية. وهو ما يعني انفصال الصوفية عن مسار دعم قياداتهم لسلطة ٣ يوليو ورأسها، وهو الأمر الذي يمكن توقع زيادته بسبب تدهور الأداء الاقتصادي – الاجتماعي لسلطة ٣ يوليو.

ب. الكنيسة المصرية

تتحكم الكنيسة المصرية في كتلة بشرية كبيرة، ما يجعلها أحد أهم التكوينات ذات الثقل في الشأن السياسي المصري. وأدت أهميتها لاهتمام سلطة ٣ يوليو بتطويعها واستخدامها لتحصيل صورة واسعة للشرعية، وبخاصة مع السيطرة التي تحكمها على أحد أهم التكوينات المهيمنة على عقل قطاع واسع من مسلمي مصر، ونعني به الطرق الصوفية. وفيما يلي نعرض لتطور وضع الكنيسة والسياسة في مصر.

١. الكنيسة المصرية، إطلالة عامة:

بدأت الكنيسة المصرية وجودها ككيان اجتماعي في مصر بوصول القديس مرقس، والذي كان خادمًا لكل من القديسين بطرس وبولس، وكان القديس بطرس يطلق عليه لقب «ابني»، للإسكندرية خلال الفترة بين عامي ٥٥ و٦٠ ميلادية، في رحلة تبشيرية غرس فيها بذور العقيدة النصرانية، وعمل على تحويل منزل كان يقيم فيه إلى كنيسة، ثم غادرها لجولة تبشيرية في ليبيا ثم روما، وعاد إليها مجددًا في ٦٥ ميلادية، ليقتل في المواجهات الطائفية التي نشبت في روما وامتدت لمختلف أصقاع الإمبراطورية الرومانية، ومن بينها مصر. وقبل وفاته أسس مدرسة لاهوتية بعمادة القديس يسطس الذي صار الأب بعد مقتل «مرقس» في ٨ مايو من عام ٦٨.

وأدى اتباع الكنيسة للمذهب الغفاري في اقتسام الممتلكات بين شعب الكنيسة، وإعانة الفقراء، إلى اتساع نطاق المسيحية، وتنامي اتباع الكنيسة وكذلك تنظيمها. وتعزز التنظيم بعيدًا عن الدولة حتى بعد مجمع «خلقيدونية»، الذي تحفظت الكنيسة على مخرجاته، واستمرت منذ ذلك الحين تتوجس من الدولة بشكل عام، وتعمل على تعزيز استقلاليتها بصورة دائمة، وبخاصَّة بعد الفتح الإسلامي لمصر؛ مع الحرية الدينية الواسعة التي تمتعوا بها، وحتى يومنا هذا.

وتسيطر الكنيسة القبطية على ما تسميه «الشعب المسيحي»سيطرة كاملة. ويَرى الباحث في معهد كارنيجي، جورج فهمي، أن الكنيسة القبطية كان لها مصلحتان رئيستان في المجال السياسي المصري خلال فترة حكم الرئيس المصري الأسبق حسني مبارك، أولاهما الاستمرار في الحفاظ على الاستقلال في مواجهة مؤسسات الدولة، وعدم السماح للدولة بالتغول على المؤسسة المسيحية كما حدث مع المؤسسة الإسلامية، وثانيهما تكريس احتكار الكنيسة لحق الحديث باسم الأقباط، حتى وصفهم الكاتب والإعلامي إبراهيم عيسى بأنهم أضحوا (مواطني الكنيسة) وليسوا (شعب الكنيسة). ويرى المستشار طارق البشري أن إدارة مبارك قد دافعت عن كلا المصلحتين لصالح قيادة الكنيسة. ففي عهد مبارك، تمَّ التعاطي مع الكنيسة باعتبارها الممثّل الوحيد لأقباط مصر، أو ما أسمته د. مي مجيب (نظام الملة الجديد). كما حمى النظام الاستقلالَ المالي للكنيسة، ورفض الإنصات لمطالب قضائية بإخضاع مالية الكنيسة لسلطة الدولة الرقابية. كما أن إدارة مبارك سمحت للكنيسة كذلك بتجاهل أحكام القضاء فيما يتعلق بالشؤون الشخصية للأقباط.

وبينما كان فريق من الباحثين يرى فيما تحصله الكنيسة في مواجهة الدولة نفوذًا للكنيسة، كان فريق آخر منهم يرى أن ما يحدث لا يُعَد تعبيرًا عن قوة الكنيسة في مواجهة الدولة، بل على العكس، حيث باتوا يرون أن سياسات إدارة مبارك نجحت في عزل الأقباط عن عمقهم الاجتماعي المصري، بإفقادهم (المواطنة)،

واختزال حضورهم السياسي في رأي بابا الكنيسة، باعتباره الأب الروحى لهم، وتحول البابا شنودة إلى ممثل للأقباط أمام الدولة، وبذلك كانت الكنيسة هى الوسيط بين الأقباط والدولة، ما أدى لانسحاب الأقباط عمليًا من المجال العام.

وبقدر ما نجح مبارك في إيجاد علاقة ولاء قبطي له؛ إلا أن مصر شهدت -استمرار التمييز ضد الأقباط، والذي مارسته في بعض الأحيان مؤسّسات الدولة نفسها، وهو ما دفع أحد الباحثين لوصف هذا الولاء بأنه -ولاء على مضض-. وبرغم هذا التمييز، فإن علاقة الولاء من الكنيسة لإدارة مبارك قد استمرت حتى لحظة تنحيه، وكان البابا شنودة قبل ذلك قد أعلن مبايعة جمال مبارك رئيسًا لمصر، معتبرًا أنه البديل الوحيد (للمجهول).

ويشير باحثون إلى أن الفوائد الطائفية التي حصلت عليها الكنيسة المصرية عديدة، حيث قدم لها النظام العديد من التنازلات، كالتوسع في إنشاء الكنائس وتوسعتها، ورفض تضمين مشروع القانون الخاص بدور العبادة الموحد بندًا يقضي بإخضاع أموال الكنيسة لرقابة أجهزة الدولة باعتبار أن الكنيسة المصرية كيان اعتباري داخلي لابد من الرقابة على عملية تمويله ومصادرها ومصارفها. كما تغاضت الدولة عن مخالفة الكنيسة القوانين المنظمة لبناء وترميم الكنائس عبر تحويل بعض المباني الخدمية التابعة للكنائس والأديرة إلى كنائس.

المنحى الطائفي لحقبة الأنبا شنودة، البطريرك السابق للكرازة المرقسية في مصر، أكده أسقف مسيحي منشق عن الكنيسة، حيث اتجه لتكريس مجمع منفصل لأقباط مصر في الولايات المتحدة.

ومع اعتبار نمط العلاقة المذكور عاليه يمثل ثابتًا في علاقة الكنيسة مع الدولة المصرية إلى الآن، بقي أن ننوه إلى أن تقديرات الكنيسة لعدد الأقباطالأرثوذكستذهب إلى أن عددهم نحو ١٧مليون نسمة، فيما تتعمد الدولة حجب تعداد الأقباط في الإحصاءات الرسمية؛ تحت دعوى عدم إسباغ البُعد الطائفي على التعداد السكاني.

أما عن الكنائس الأخرى، فيبلغ عدد المسيحيّين البروتستانت نحو ثلاثمائة ألف مواطن، منهم نحو ٢٥٠ ألف منخرطين في الكنيسة الإنجيلية، ونحو ٥٠ ألفًا في الكنيسة الخمسينية، فيما ثمة بينهم طوائف أصغر من ذلك بكثير. هذه الأرقام وفق ما نشرته موسوعة (ويكيبيديا)؛ فيما يعلن القس أندريه زكي أن تعداد الإنجيليّين بلغ ٢ مليون مواطن. أما الكاثوليك، فيبلغ تعدادهم في مصر نحو مائتي ألف مواطن بحسب ما نشرته موسوعة ويكيبيديا.

٢. المشهد الكنسي في العقد الأخير

كان طبيعيًا أن تتجه السلطة في مصر بعامة، وسلطة ٣يوليو بخاصة للسيطرة على الكنيسة المصرية، التي تراكمت جهودها لتكون المتحدث باسم الشعب القبطي؛ بحيث صار من الأسهل في الأجل القصير أن تتوافق السلطة معها لا أن تعاديها. ولهذا دأب رؤساء مصر منذ انقلاب ٣يوليو على إقامة علاقة طيبة بالكنيسة، حيث كانت علاقة الرئيس المصري الأسبق جمال عبد الناصر بالبابا كيرلس السادس توصف من جانب الطرفين بأنها علاقة أخوة وصداقة. ورغم المواجهة بين الكنيسة والرئيس الأسبق أنور السادات، إلا أن العلاقة عادت طيبة يشوبها الفتور وتبادل المصالح بين الكنيسة ونظام الرئيس الأسبق حسني مبارك، إلا أنها عادت أكثر من دافئة في إطار نظام سلطة ٣ يوليو.

وبعد عبد الناصر، قام السادات، ومن بعده مبارك، باتباع سياسة التخويف الأمني للأقباط من المسلمين بعامة، ومن التيار الإسلامي بخاصَّة، ومن التيار السلفي والجهادي على وجه الخصوص، وسبق اتهام نظام مبارك بتفجير كنيسة القديسين عشية احتفالية عيد الميلاد في يناير ٢٠١١، وكانت الواقعة ضمن تيار الأحداث السلبية

التي مثلت داعمًا لفكرة الخروج للشارع في ٢٥ يناير، وتطوير الفكرة من محض الاحتجاج على قتل الشاب «خالد سعيد» إلى تحويلها لموجة غضب عامة.

وبالحديث عن التخويف، فإن رأس سلطة ٣يوليو لم يستهل وجوده السياسي بمواجهة أنصار الرئيس محمد مرسي في رابعة والنهضة، بل كانت مواجهة الإسلاميّين هي المواجهة الثالثة بعد أولى حلقات المواجهة مع التيار المدني في «معركة كشوف العذرية»؛ والتي تلتها معارك عدة؛ أبرزها «مواجهات محمد محمود» قبل ٣ يوليو، ومواجهات ذكرى يناير في ٢٠١٥؛ والتي من أبرز علاماتها مقتل شيماء الصباغ. كانت المواجهة الثانية مواجهة الأقباط في «مجزرة ماسبيرو»، والتي كانت إعلانًا بالتخيير بين الخضوع أو المواجهة الواسعة، ما دفع الكنيسة لقبول التوافق، لتكون من بين الحاضرين في مشهد الانقلاب الرئيسي في ٣يوليو، جنبًا إلى جنب مع شيخ الأزهر وحزب النور ورؤوس جبهة الإنقاذ.

وباعتباره منحدرًا من جهاز يدرك أهمية الصورة، يعمد رأس سلطة ٣ يوليو للظهور بمظهر المتجهم خلال المناسبات الدينية الإسلامية، فيما يتعمد إظهار السعادة الغامرة خلال ظهوره في احتفالات الأقباط. وهو ما له مردود نفسي لا يخفى، حيث يؤدي التناقض بين المشهدين؛ السرور الغامر والتجهم الواضح إلى مداعبة المخزون الطائفي الذي يغذيه كل من السلطة والكنيسة في نفوس الأقباط، كما تدفع الأقباط للشعور بالانتماء والتواصل مع مَن يَسعد بسعادتهم ولا يشارك الطائفة المغايرة أفراحها في مناسباتها.

كما أنه عمد إلى إثارة قضية الطلاق في المحافل الإسلامية أكثر من مرة، معلنًا رغبته التدخل لفرض رأيه بخصوص هذه القضية في شرعة المسلمين؛ إلا أنه لم يتدخل لمواجهة نفس القضية فيما يتعلق بالجماعة المسيحية؛ مع علمه – يقينًا – بأنها قضية تشغل بال الأقباط جميعهم، وتتزمت الكنيسة في موقفها التاريخي، المتصل بالأيام الأولى لتأسيس الكرازة المرقسية في مصر بعد أقل من قرن من رفع السيد المسيح عليه السلام. هذا التناقض يغذي نفس الفكرة الطائفية، ويضيف إليها دعم مفهوم مسؤولية الكنيسة دون سواها – بما في ذلك السلطة السياسية – عن الشعب المسيحي واجتماعياته ودينه.

غير أن مشهد الصورة والتدخل في تعاليم الأديان لم يكونا المشهدين الوحيدين. وبشكل عام، وبعد إعلان الكنيسة خضوعها، وموافقتها على المشاركة في مشهد ٣ يوليو، بدأت العلاقة مباشرة في توظيف الأقباط لصالح مطالب منح الشرعية لسلطة ٣ يوليو، وبخاصة في الفعاليات الانتخابية التي لم تزد فيها نسبة المشاركة السياسية عن ٣٠ بالمئة طيلة العقد الماضي، باستثناء الانتخابات الأخيرة، والتي عولجت بصريًّا لتمرير الإعلان بارتفاع نسبة المشاركة فيها، وكانت توجيهات البابا إعلامية لا كنسية؛ فخرج في وسائل الإعلام يقول للأقباط: «قول نعم يزيد النعم»، والتي زايدت صحيفة الأهرام في العناية بها لحد نشر الكلمة بخط يد الأنبا تواضروس.

توظيف القاعدة الجماهيرية القبطية لم يقف عند حدود التظاهرات الانتخابية والتفويضية، بل تعداها إلى توفير دعم دبلوماسي أهلي لزيارات رأس سلطة ٣ يوليو إلى الدول الغربية، وبخاصَّة الولايات المتحدة، حيث عمدت الكنيسة خلال زيارات النصف الأول من هذا العقد إلى دعم انتقال الأقباط من مناطق تركز إقاماتهم إلى حيث المدينة التي يتواجد بها فندق رأس سلطة ٣ يوليو. لينتقل دور الكنيسة في توظيف أقباط المهجر من الضغط على مبارك إلى تأييد رأس سلطة ٣ يوليو.

وكما الأحزاب، فإن الكنيسة حرصت على توفير دفق تصريحات منتظم للتعبير عن التأييد، سواء لرأس سلطة

٣ يوليو أو لمبادراته وسياساته.

وفي المقابل، حصدت الكنيسة مكاسب عدة؛ منها الحق في ترميم وبناء الكنائس دون اشتراط الموافقة الأمنية، وإبرام صفقة ترميم واسعة لما خرب أو تهدم أو تهالك من مبانيها، ونفذت الهيئة الهندسية التابعة للقوات المسلحة بعض المشروعات الإصلاحية، كما وصل الكنيسة دعم غير مباشر من كل من المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة ممثلًا في منشآت تنموية أقامتها الدولتان لصالح الكنيسة القبطية، وهو ما تمَّ برعاية دبلوماسية من الدولة المصرية، كما تلقت المنظمات الاقتصادية التابعة للكنيسة وقياداتها دعمًا من القوات المسلحة، تمثل في تحسين منظومة الطرق التي تؤدي إلى ممتلكات تلك المؤسسات. وحصلت الكنيسة على عقود للأراضي التي كانت قد وضعت يدها عليها بدون وجه حق، وفق تصريح الأنبا يؤانس. وأيضًا حصلت الكنيسة على تراخيص للكنائس والأديرة والمؤسسات الاقتصادية التي تملكها بالفعل.

ونشرت «صحيفة اليوم السابع» في يوليو ٢٠٢١، ما يفيد أن الكنيسة الإنجيلية وحدها كانت قد حصلت على تصريحات ببناء ٥٠٠ كنيسة خلال ٢٠٠ عام، فيما حصلت على تراخيص لنحو ألف وسبعين كنيسة خلال العقد الماضي وحده، كما وفقت الكنيسة الأرثوذكسية أوضاع ١٨٨٢ مبنى كنسيًا، من بينها ١٢٠٠ كنيسة. هذا علاوة على دعم دبلوماسي لتوسيع الكنائس الأرثوذكسية في دول الخليج العربي، وصولًا للسعودية التي سمحت للأقباط الأرثوذكس بممارسة طقوسهم في المناسبات المرتبطة بهم، وسط ترقب الكنيسة موافقة السلطات السعودية على إقامة كنيسة في المملكة.

ويَرتبط بالكنيسة الأرثوذكسية عدد من المنظمات السياسية، ترتبط بها جزئيًا أو كليًا. وثمَّة حزبين مرتبطين بالكنيسة، نشآ خلال العقد الأخير؛ تعبيرًا عن رؤية مسيحية، أولهما «حزب حياة المصريين» أو «حزب الحياة»، وهو حزب أسسه الناشط القبطي؛ الذي كان قد استقر في المهجر قبل ثورة يناير، مايكل منير، وتقدم بأوراقه في ٣١أغسطس ٢٠١١؛ لتوافق لجنة الأحزاب عليه في٣١ أكتوبر ٢٠١١. وهو الحزب الذي خمد بعد انقلاب ٣ يوليو ٢٠١٣. وأما الحزب الثاني فيتمثل في حزب «المصريين الأحرار»، والذي أسسه ودعمه الملياردير القبطي نجيب ساويرس في ٣أبريل ٢٠١١، حيث قام عدد من المفكرين والنشطاء السياسيّين بالإعلان عن برنامج وأهداف الحزب ومبادئه الأساسية، ووافقت لجنة الأحزاب على إجراءات تأسيسه في ٤ يوليو ٢٠١١. وكان هذا الحزب أكبر الأحزاب في مجلس النواب في انتخابات ٢٠١٥؛ قبل أن تؤدي تفاعلات ثقافية وسياسية إلى تراجعه للمركز الثاني لصالح تحول الغالبية إلى «حزب مستقبل وطن».

ولا يخلو الأمر من وجود «أشباه أحزاب» مرتبطة بالحالة القبطية؛ مثل حزب «مصر القومي»، والذي لم يهتم حتى بالتعريف بالحزب في صفحة التعريف على منصة «فيسبوك». وفي منشوراته، يلاحظ أن الحزب يكاد يكون بدون أعضاء، ويتضمن صورًا التقطت في فعاليات عامة خارج ما يمكن تسميته مقر الحزب، كعيد ميلاد السيد المسيح. ونائب الرئيس هو المهندس مينا بولس ابن رئيس الحزب؛ التاجر القبطي روفائيل بولس.

ولا يمكن في هذا الإطار إغفال أن قطاعًا واسعًا من الحالة القبطية ينشط في صورة مجموعات سياسية؛ كان عددها – بحسب ما أعلنه آنذاك المجلس الاستشاري القبطي – قد وصل خلال الفترة بين ٢٥ يناير ٢٠١١ و١ يونيو ٢٠١٣، إلى نحو ٣٦ حركة، كان أهمها (اتحاد شباب ماسبيرو)، و(ائتلاف أقباط مصر)، و(أقباط بلا قيود)، و(الأقباط أحرار)، و(الإخوان المسيحيّين)، و(الاتحاد المصري للأقباط). ولا يوجد ما يؤشر إلى أن هذه المنظمات قد تلاشت، كما لا يوجد ما يشير إلى نشاطها،

لكن يمكن للمندوبين الإعلاميّين للصحف ملاحظتها كمجموعات نشطة في الكنيسة، وبعضها يحمل ثأرًا مع سلطة ٣يوليو؛ وعلى رأسها (اتحاد شباب ماسبيرو)، ضحية المجزرة الشهيرة التي وقعت في ٩ أكتوبر ٢٠١١.

غير أنه، من جهة أخرى، لا يمكن اعتبار العلاقة الإيجابية بين الكنيسة وسلطة ٣ يوليو من باب (الزواج المسيحي)، الذي لا يقبل الطلاق. فرغم المكاسب الطائفية التي جنتها الكنيسة جراء تحالفها مع سلطة ٣ يوليو؛ إلا أن الكنيسة يبدو أنها قبل رئاسيات ٢٠٢٣، كان لها تفضيل آخر بخلاف شخص رأس سلطة ٣يوليو، وهو ما عبَّر عنه الأكاديمي القبطي المقرب من رأس الكنيسة الأرثوذكسية المصرية، عماد جاد، والذي سبق له أن دعا، في ١٨سبتمبر ٢٠٢٣، إلى ترشح الفريق محمود حجازي، الرئيس الأسبق لأركان الجيش المصري، لرئاسيات ٢٠٢٣، واعتبر هذا الترشح مدخلًا لفترة انتقالية لإنقاذ مصر من الوضع الاقتصادي الصعب الذي تعيشه.

ورغم أن تصريحات عماد جاد لا يمكن نسبتها للكنيسة بصورة مباشرة، وذلك نتيجة للصبغة المدنية التي قدم بها طرحه، بالإضافة لعلاقته بالأجهزة السيادية المصرية، إلَّا أن جاد يمثل صوتًا مسيحيًّا آخر يضاف لقائمة الأصوات المسيحية التي عبرت عن مواقف سلبية من رأس سلطة ٣ يوليو، أبرزها أصوات عائلة ساويرس، سواء سميح ساويرس أو أخوه نجيب، وعضو المجلس القومي لحقوق الإنسان جورج إسحاق، وحتى رجل الأعمال، وأحد مهندسي (٣٠ يونيو)، منير فخري عبد النور، والذي اتجه نفس اتجاه جاد بتغريدته الشهيرة على منصة إكس، والتي تحدث فيها عن تشجيع أجهزة سيادية أحزاب مصرية على ترشيح نكرات، وهي التغريدة التي أدت برئيس حزب الوفد لإحالته إلى لجنة النظام بالحزب.

ومع نجاح رأس سلطة ٣ يوليو في تمرير ترشيحه، بصورة منفردة، كممثل لتيار الدولة، تواصل تأييد الكنيسة له في رئاسيات ٢٠٢٣. وكان للكنيسة ورأسها الأنبا تواضروس دور في دعم اتساع نطاق المشاركة رغم السخط الاجتماعي العام، ثم إسباغ الشرعية على مشهد الانتخابات.

وعلى صعيد الكنيسة الإنجيلية، فإن الثمن الذي حصدته كان نظير ما اعتبره المراقبون نتيجة اهتمامها ببناء دور دبلوماسي لصالح سلطة ٣ يوليو، حيث يشار إلى أن هذه الكنيسة استطاعت بلورة علاقات جيدة مع دول غربية عديدة استفادت منها الحكومة المصرية، بما ضمن تحييد ملف مشاكل الأقباط الذي يمثّل ورقة ضغط دائمة على القاهرة وعلاقاتها الدولية. هذا إلى جانب ما تلعبه من دور في إبداء الرضا والتأييد لرأس سلطة ٣ يوليو.

وبمناسبة الحديث عن الدور الدبلوماسي للكنيسة الإنجيلية، فإنه من الملاحظ خفوت الحشد الكنسي الأرثوذكسي لرأس سلطة ٣ يوليو، حيث كانت آخر الزيارات حشدًا زيارة ٢٠١٨، وبعدها بدأ تراجع الحشد بين أقباط الولايات المتحدة، وإن لم تنشر مناقشات حول سبب تراجع الحشد، وهل هو تراجع رغبة الكنيسة في الحشد، أو تراجع قدرتها عليه. يُذكر في هذا الصدد أن دعوات الكنيسة للحشد لزيارتي ٢٠١٦ و٢٠١٨ لاقت قدرًا ليس باليسير من الرفض بين أقباط المهجر على اختلاف دوافع الرفض.

وكخاتمة لهذا المحور، يمكن القول بأن ثمَّة روافد متعددة لإعلان الأقباط استياءهم من الأداء الاقتصادي والاجتماعي وحتى السياسي لرأس سلطة ٣ يوليو، بدءًا من حركات شبابية قبطية تحمل فكرة الثأر لمجزرة ماسبيرو، ورجال أعمال مثل عائلة ساويرس وعائلة عبد النور ورموز سياسية مثل عماد جاد وجورج إسحاق، وهي روافد لا يمكن معها القول بإحكام الكنيسة سيطرتها على قيادة الجسد القبطي في دعم مسار التأييد لرأس سلطة ٣ يوليو.

ورغم غياب البيانات، فإن تواضع نسبة المشاركة في الاستحقاقات التصويتية الماضية، وبخلاف رئاسيات ٢٠٢٣، يكشف عن استحالة توافق انقياد الأقباط بكاملهم لرؤية الكنيسة بمساندة سلطة ٣ يوليو، وإن كان الباحث يظن أنه مع غياب تأثير الصوفية، فإن الأقباط يُعدون الوقود الأساسي لدعم سلطة ٣ يوليو في الاستحقاقات التصويتية، وهم حجر الزاوية في نسبة الـ٣٠ بالمئة التي اعتادت المشاركة في هذه الاستحقاقات.

ج. الأولتراس.. أو روابط مشجعي كرة القدم

هذا المكون من مكونات المجتمع المصري لا يقل أهمية عن الصوفية والكنيسة، وتمثلت أهميته في اضطرار رأس سلطة ٣ يوليو للتدخل لمواجهته بمذبحتين تكادان تماثلان المذابح التي واجه بها الإخوان والأقباط، بل كانت أشد ضراوة ووحشية من الممارسات التي تعاملت بها سلطة ٣ يوليو مع التيار المدني بعد انقلاب ٣ يوليو.

أ. روابط المشجعين:

يرجع تأسيس ظاهرة الأولتراس إلى عشاق كرة القدم في ليبيا، وبخاصَّة مشجعي «نادي الاتحاد» الليبي؛ ففي عام ١٩٨٩، أسس مشجعو هذا النادي مجموعة «أولتراس دراون» لمؤازرة فريقهم، وأدت حيويتها وتنظيمها إلى قلق السلطات الليبية، التي واجهتها أمنيًا، بحيث لم تصمد المجموعة في مواجهة قمع السلطات لأكثر من أسبوعين إلى أن صدر قرار بحلها وسجن أعضائها. وكان أقرب حضور بعد القضاء على هذه التجربة في تونس، في عام ١٩٩٥، حينما قرر مشجعو النادي الأفريقي تشكيل رابطة التشجيع المعروفة باسم «أفريكان وينرز»، لتبدأ ظاهرة الأولتراس بعد ذلك في التمدد إلى بقية بلدان المنطقة.

كان أول ظهور أولتراس في مصر لأولتراس نادي الزمالك، حيث ظهر لأول مرة رسميًا (رسميًا تشير للإعلان عن الأولتراس في المدرجات)، في ١٧ مارس ٢٠٠٧، أثناء حضور مباراة نادي الزمالك المصري ونادي الهلال السوداني. وبعد هذه المباراة، هاجم أحد لاعبي النادي الأهلي السابقين رابطة مشجعي نادي الزمالك، وحذر من خطورة هذه الظاهرة. وبعد هذا اللقاء بأقل من شهر، وفي ١٣ أبريل ٢٠٠٧، خرج «أولتراس أهلاوي» للعلن، خلال مباراة فريق النادي مع نادي إنبي المصري، وإن اتسم «أولتراس أهلاوي» بتشجيع النادي الأهلي في كل الألعاب الرياضية. لتتوالى بعد ذلك عملية تدشين روابط مشجعي الأندية، وبدأت بعض الروابط في التماس مع السياسة في إطار غير صراعي، مثل قيام رابطة مشجعي نادي المصري البورسعيدي بإقامة احتفالات تخص المحافظة في مناسبات مثل دحر العدوان الثلاثي وغيرها من المناسبات، ما كان يعني أنها ترى نفسها أكبر من رابطة لمشجعي النادي المصري؛ ما دفع للاهتمام بالظاهرة وتفهم خطورتها.

اتسمت روابط مشجعي الأندية بالعدوانية منذ لحظة تأسيسها. لحظة ظهور شعار «أولتراس وايت نايتس»، كانت مخيفة لبعض الإعلاميّين ومعلقي مباريات كرة القدم؛ بما تضمنه الشعار من خوذة وسيف أمام شعار النادي (اللوجو). كما كان حضور «أولتراس أهلاوي» مصحوبًا دومًا بتواجد الألعاب النارية والهتافات العدوانية، وكانت مواجهات الروابط مع بعضها البعض دومًا عنيفة، وكانت قوات الأمن تتدخل دائمًا لفض الاشتباكات. وعلى خلفية «مذبحة بورسعيد»، يشار إلى أن ما لفتنا إليه من ثأر بين النادي الأهلي والنادي المصري يرجع لعام ٢٠٠٧، حين استأسد «أولتراس أهلاوي» على مشجعي النادي المصري، وقاموا بمظاهرة حاشدة في مدينة بورسعيد، نهبوا خلالها بعض المتاجر. واستمرت الاشتباكات بين روابط الأندية إلى أن وضعت رابطتا الناديين الزمالك والأهلي ميثاقًا أخلاقيًا للتعامل بين الروابط، بدا أن هناك ميلًا عامًا بين الروابط لاحترامه، إلى أن تفجرت الأحداث في ستاد بورسعيد في الأول من فبراير لعام ٢٠١٢؛ مسفرة عن المذبحة المأساوية لمشجعي

النادي الأهلي. كما تجلت قوتها وعدوانيتها في مظاهرة أولتراس النادي المصري (جرين إيجلز)، عندما طالب أولتراس أهلاوي بإعادة التحقيق في «مذبحة بورسعيد» والمشاركة فيها، وأدت قوة التظاهرات لتدخل الدولة لدفع «جرين إيجلز» لحل نفسها، وهو ما حدث بالفعل في ٤ يوليو ٢٠١٨. ويبدو أن تخوف سلطة ٣ يوليو من أولتراس الأقاليم ليس لكونه خطرًا في ذاته؛ بقدر ما إن الظاهرة قد تكون معدية.

أدى فرط التشجيع لدى روابط الأولتراس لتردي العلاقة بينها وبين الأجهزة الأمنية، وحدثت مواجهات عنيفة بين الطرفين أكثر من مرة، ومن أمثلة المواجهات أنه في يوليو ٢٠١٠ قرر «أولتراس أهلاوي» مقاطعة مباريات الفريق، ما لم يحدث تدخل لحماية المشجعين من اعتداءات الشرطة. وكانت الشرطة قد تحرشت بأولتراس أهلاوي في مباراة الناديين: الأهلي وكيما أسوان، في الدوري العام، ما أدى لمواجهات أسفرت عن إصابة ١٥٠ فردًا من الطرفين، وأحرق الأولتراس ١٤ سيارة خاصَّة و٤ سيارات تابعة للشرطة والأمن المركزي خلال المواجهة.

وإثر موقف الأولتراس، حدث تدخل من شخصيات عامة، ومن رئاسة مجلس إدارة النادي الأهلي لتحدث مصالحة قبل مباراة النادي الأهلي مع نادي شبيبة القبائل الجزائري في أغسطس ٢٠١٠. ومثال هذه المواجهات كثيرة، ما أدى لإنتاج روابط الأولتراس عدة أهازيج موجهة ضد جهاز الشرطة، كان أبرزها أغنية «يا غراب ومعشش» لـ«أولتراس اهلاوي»، والتي تعد أقسى الأهازيج على مسامع ضبَّاط الشرطة، وتقول الأغنية: كان دايمًا فاشل.. فى الثانوية.. يا دوب جاب.. ٥٠ في الميه... بالرشوه خلاص الباشا اتعلم... وأخد شهاده بـ ١٠٠ كليه... يا غراب ومعشش... جوا بيتنا... بتدمر ليه... متعة حياتنا... مش هنمشي على مزاجك... ارحمنا من طله جنابك... لفق لفق... في القضية ... هي دي... عاده الداخلية... ممسوك مكتوبلي... إرهابي دولي... ماسك شمروخ وبغني أهلي».

ولعل هذا ما يفسر العداء المتبادل بين الطرفين، ويفسر انخراط روابط المشجعين في «ثورة يناير»، وكان من أهازيج الأولتراس خلال ثورة ٢٥يناير أغنية «مش بنخاف»، كان من بين مقاطعها: اضرب غاز.. اضرب رصاص.. جيلنا من الموت.. مبقاش بيخاف خلاص»، وأغنية «في كل مكان في بلادي»، ومطلعها: «في كل مكان في بلادي سامع صوت شهيد.. بحياته بيكتب غنوة للفجر الجديد.. حرية وجوا بلادنا مش هنعيش عبيد"· ويحمل تاريخ روابط الأندية، خلال ثورة ٢٥ يناير، قيام «أولتراس أهلاوي» و«وايت نايتس»بالغناء معًا، وهي أغنية حملت اسم «شمس الحرية».

٢. مشجعو كرة القدم وسلطة ٣ يوليو:

نظرًا لاتساع تعداد مشجعي كرة القدم في مصر، كان ثمَّة توجه بين السلطات المصرية لاحتوائهم، وهو التوجه الذي برز بعدما تبيَّن أن مطالب توجهات الأولتراس المختلفة تصطدم مع توجهات رأس سلطة ٣يوليو بالارتكان للأجهزة الأمنية والاعتماد على الأداة القمعية وسيلة أساسية لقيادة المجتمع المصري. وبالنظر لعداء سلطة ٣ يوليو ورعاتها لثورة ٢٥ يناير، فقد كان الغالب على توجهات هذه السلطة معاداة فئات الأولتراس المختلفة، والتي لعبت دورًا هامًّا في الحشد لثورة ٢٥ يناير، وبخاصَّة عندما كانت الثورة موجهة ضد عنف الشرطة المصرية. هذا علاوة على أنه كان لافتًا ومقلقًا لسلطة ٣ يوليو أن تجتمع الرابطتان المتحاربتان «أولتراس أهلاوي» و«وايت نايتس» ليغنوا أغنية «شمس الحرية» معًا غداة إعلان فوز الرئيس محمد مرسي بمنصب الرئاسة في ٣ يونيو ٢٠١٢م·

وقد اتخذت المواجهة بين سلطة ٣ يوليو وعموم ظاهرة الأولتراس طابعًا أمنيًّا في العموم، لكن مسارات التعاطي الأمني كان بعضها أمنيًّا محضًا، والبعض الآخر إداريًّا،

كما كان منها ما هو إعلامي، وما هو تنظيمي. وفيما يلي بعض الأمثلة على هذه المسالك:

● **المواجهة الأمنية المحضة:** يمكن القول بأن فاتحة التعاطي مع الأولتراس كانت بين سلطة ٣ يوليو و«أولتراس أهلاوي»، وهو التعاطي الذي تمثل في استعانة الشرطة المصرية بمعتادي الإجرام (البلطجية المسجلين خطرًا على الأمن العام) لمواجهة أولتراس أهلاوي في «ستاد بورسعيد» عبر مجرمين حاضرين في صفوف النادي المصري، مستغلين حالة الثأر بين مشجعي الناديين منذ العام ٢٠٠٧. وكانت المواجهة في الأول من شهر فبراير ٢٠١٢، ما وصفه مراقبون أجانب بأنه الحادث الأكثر دموية في تاريخ الكرة المصرية.

ففي هذا اليوم، وقبيل دقائق من إطلاق حكم المباراة لصافرته معلنًا نهاية المباراة، نزل مئات الأشخاص من المدرجات المخصصة لمشجعي نادي المصري إلى أرض الملعب، حاملين سكاكين وهراوات وعصي حديدية، وتوجه بعضهم لمهاجمة لاعبي النادي الأهلي، فيما توجه آخرون لمدرجات الزائرين، حيث يوجد أولتراس أهلاوي. رغم ذلك، لم تتحرك الشرطة، بل بدت وكأن الأحداث تجاوزتها. كانت جميع المنافذ مغلقة أمام جمهور الأهلي، وتزامن نزول المهاجمين مع إغلاق بوابات المدرجات وأبواب مواقف السيارات، ما منع مشجعي النادي الاهلي من تجنب المواجهة والهرب، ووقع الصدام، لتنتهي المواجهة بما أعلنه تقرير الطب الشرعي من مقتل بعض المشجعين طعنًا، فيما قتل غالبهم دهسًا أو اختناقًا بسبب تدافع الحشود. ونقل أحد المشجعين قول أحد ضباط الشرطة ردًّا على استغاثة أحد مشجعي النادي الأهلي: «لقد دافعتَ عن الثورة، فدافع الآن عن نفسك».

كانت جولة المواجهة الثانية في نفس الشهر من عام ٢٠١٥، ففي ٨فبراير من ذلك العام، وعلى هامش مباراة الناديين: الزمالك وإنبي، في تنافسيات الدوري العام لكرة القدم لذلك العام، حيث تم تجهيز ممر حديدي ضيق وشاهق الارتفاع لمرور مشجعي نادي الزمالك، ومع تباطؤ إجراءات الدخول، تذمر عدد من المشجعين، لتطلق عليهم قوات الأمن الغاز المسيل للدموع، ومع اكتظاظ المشجعين في الممر الحديدي الضيق ذي الأسوار العالية، أدى فرط إطلاق القنابل المسيلة للدموع إلى مقتل عدد كبير من المشجعين اختناقًا، ووفاة عدد منهم دهسًا، علاوة على اعتقال من نجح منهم في الفرار من المذبحة. وقد رفض عدد من أهالي ضحايا مذبحة استاد الدفاع الجوي التوقيع على تقارير وفاة أقاربهم، وذلك لما ورد في تقارير الوفاة من أن سببها في بعض الحالات هو الاختناق وفي بعض الحالات الأخرى الانتحار. وقد حاول الأهالي دخول المشرحة، ومنعوا من هذا بالقوة. يذكر أن «وايت نايتس» أنتج ألبومًا غنائيًا حمل اسم «٨ فبراير»، أبرز ما فيه هو أغنية حملت اسم «صرخة العشرين"، وصدر هذا الألبوم في فبراير ٢٠١٦، أي بعد عام من «مذبحة استاد الدفاع الجوي».

● **المواجهة الإدارية:** المسار الأمني الثاني تمثل في المواجهة الإدارية. وكانت أبرز تجليات هذا المسار في الضغط على الروابط من أجل أن تحل نفسها. ورغم صدور حكم محكمة الأمور المستعجلة، في ١٦ مايو ٢٠١٥، بحل جميع روابط الأولتراس، واعتبارها تنظيمات إرهابية، إلا أن الحكم لم يجد سبيله للتنفيذ لتسييسه، كما أن سلطة ٣ يوليو لم تستطع حمل الروابط على تنفيذه، لكنها ضغطت بآليات أمنية حتى تحقق هذا التوجه، وهو ما حدث مع «أولتراس أهلاوي» في مايو ٢٠١٨، وبعدها بأيام أعلنت رابطة «وايت نايتس» نفس القرار، ثم تبع ذلك قرارات مماثلة من كل من «جرين إيجلز» (رابطة مشجعي النادي المصري)، و«جرين ماجيك» (رابطة مشجعي نادي الاتحاد السكندري)، و«بلو دراجون» (رابطة مشجعي نادي الإسماعيلي) في يوليو من نفس العام، وتتباعت قرارات الحل تحت ضغط الأجهزة الأمنية؛ ليصبح عام ٢٠١٨ عام حل روابط مشجعي أندية كرة القدم في مصر.

وبعد ذلك العام، صار من قبيل التهم الأمنية السياسية محاولات إحياء رابطة الأولتراس، وهي تهم وجهت لمشجعي «أولتراس أهلاوي» بصورة خاصَّة لاحقًا.

غير أنه يعن للباحث أن يميز في هذه المساحة بين أولتراس العاصمة وأولتراس الأقاليم، حيث يبدو من خلال استعراض تاريخ هذه الروابط أن وجودها في الأقاليم كاد أن ينتهي بمحض الإرادة الأمنية، أما في العاصمة؛ فإن التحدي الأمني زاد من تماسك هذه المجموعات، حتى اضطرت سلطة ٣يوليو لتمديد اتباع أسلوب القمع معها حتى لحظة كتابة هذه السطور.

وكان من بين المسارات الفرعية لهذا المسار الإداري سعي سلطة ٣يوليو لإنتاج أولتراس مدار أمنيًا، واستخدامه في بعض الأحيان لمواجهة الأولتراس التاريخي، وهو ما تجلى في مواجهات رياضية عدة. ومن أمثلة هذا الأولتراس البديل وتوظيفاته ما حدث في لقاء الناديين الأهلي والجونة في ١١ نوفمبر ٢٠٢٣، عندما ذهب أولتراس أهلاوي لمدرجات الدرجة الثالثة شمال؛ بحسب العادة التاريخية؛ ليجد أولتراس أهلي البحر الأحمر يحتل المدرجات، رافضًا إفساح المجال للأولتراس، لتحدث مواجهات لفظية وجسدية انتهت بتدخل قوات الأمن.

● **المواجهة الإعلامية:** البُعد الثالث للمواجهة الأمنية تمثل في المواجهة الإعلامية، حيث حرصت سلطة ٣يوليو على كيل الاتهامات للأولتراس، وبخاصَّة «أولتراس أهلاوي» و«وايت نايتس»، سواء بالإرهاب أو بالتخطيط للعمل ضد الدولة. ومن أمثلة هذا المسار من مسارات المواجهة اتهام سلطة ٣ يوليو لأولتراس «وايت نايتس» بتكوين جناح عسكري، عرف باسم «الكتيبة ١٠١»، وأن قادتهم يحملون فكرًا إسلاميًّا تكفيريًّا ارتبط باتباعهم أفكار السياسي والقانوني المصري البارز حازم أبو إسماعيل، ووضعهم خطة دمج النشاط الرياضي بتحركات التكفيريين ضد الدولة، واستخدام هذه الاتهامات لتبرير الأحكام القضائية المشددة في حقهم.

ولم يسلم «أولتراس أهلاوي» من نفس المسار. فبعد عقد من انقلاب ٣ يوليو، وجهت أجهزة الأمن تهمة الإرهاب لبعض أعضاء «أولتراس أهلاوي»، على خلفية حكم سبق أن أصدرته محكمة الأمور المستعجلة، حيث دأبت صحف ضمن أذرع ٣يوليو الإعلامية على تعداد أحداث عنف وتخريب منسوبة إلى «أولتراس أهلاوي"، وربط هذه التكرارات بالأحكام القضائية لتجفيف منابع عضوية هذه الروابط.

● **المواجهة التنظيمية:** ثمَّة مسار ثالث للمواجهة الأمنية، تمثل في منع الحضور الجماهيري المفتوح عن مباريات البطولات المصرية منذ شهر أبريل ٢٠١٣ وحتى اليوم، واقتصر التشجيع في المباريات الرياضية على عدد محدود (٥٠٠٠ على أقصى تقدير؛ لم يرد عليها استثناء إلا في مباراة الناديين الأهلي المصري والهلال السوداني في مارس ٢٠٢٣)[٠] أما عن المباريات الحاسمة في البطولات المصرية: فإنها منذ ٢٠١٤ تلعب في ملاعب إماراتية.

ونتيجة لهذا التوجه الأمني، صممت مجموعة «أولتراس أهلاوي» لوحة فنية تحت عنوان «الكرة للجماهير»، ونشرت لوحة كبيرة قبيل انطلاق المباراة النهائية لبطولة كأس الاتحاد الأفريقي في عام ٢٠١٤، وجهت فيها رسالة لسلطة ٣يوليو بلغات متعددة، ورفعت لافتة ضخمة مكتوب عليها «بكل لغات العالم.. يمكن تفهموا.. الكرة للجماهير»[٠]

ورغم مرور عقد كامل على بداية الصدام بين سلطة ٣ يوليو وجماهير الأولتراس، ما زال عداء الدولة لهذه الرابطة مستمرًا، ما يمكن رصد بعضه في الملامح التالية:

في ٢٢ أبريل ٢٠٢٣، وعقب إحدى المباريات، تنوعت الاتهامات الموجهة للمقبوض عليهم ما بين عدم حيازة أي

منهم «تذكرة دخول» أو «فان آي دي»، وحيازة «شماريخ» (عصي نارية) ومحاولة إدخالها إلى الاستاد بعد إخفائها بطرق مختلفة، وإنشاء مجموعات محظورة لمحاولة إحياء رابطة مشجعي النادي الأهلي المعروفة باسم «أولتراس أهلاوي. وتعرف هذه القضية باسم «القضية رقم ٧٠٨ لسنة ٢٠٢٣ حصر تحقيقات أمن دولة عليا».

= وفي ٢٦ و٢٧ أبريل ٢٠٢٣، داهمت قوات الأمن منازل عدد من مشجعي النادي الأهلي، ووجهت إليهم نيابة أمن الدولة، بناءً على تحريات جهاز الأمن الوطني، تهم الدعوة لمقاطعة استاد القاهرة الدولي، وحرق بطاقات المشجع الخاصة بموقع تذكرتي، وهي المطالب التي عللها مطلقوها بالاحتجاج على إلقاء قوات الأمن القبض على مشجعي النادي أثناء مشاهدة مباراة في ٢٢ أبريل ٢٠٢٣. وجددت نيابة أمن الدولة حبسهم أكثر من مرة. وانضم المتهمون في هذه القضية إلى القضية المحفوظة باسم «القضية رقم ٧٤٤ لسنة ٢٠٢٣ حصر أمن دولة عليا».

= ما زالت سلطة ٣ يوليو، وجهازها الأمني، يكنان العداء لرموز روابط ناديي العاصمة، ويعيدون تدويرهم في قضايا جديدة بصورة مستمرة، وأبرزهم وآخرهم حتى تاريخ كتابة هذه السطور هو «سيد علي فهيم» الشهير باسم «سيد مشاغب» كابو (زعيم) وايت نايتس»، والذي لم يكد ينل حكمًا بالبراءة من قضيتين، حتى أعيد تدويره في قضية جديدة، في ٣ يناير ٢٠٢٤، بتهمة نشر أخبار كاذبة، وأحالت القضية لتوقيت كان فيه «مشاغب» محبوسًا. وكان «مشاغب» قد تحول إلى رمز لروابط مشجعي الأندية العربية حين هتفت باسمه روابط فرق «الأهلي» و«الزمالك» المصريَّين جنبًا إلى جنب مع «الترجي»التونسي و«الوداد البيضاوي» المغربي، في مباريات كأس الأمم الأفريقية لعام ٢٠٢٠، رغم العداء بين الروابط الأربعة.

= وإذا كان النموذجان السابقان يوضحان أن روابط فرق «العاصمة» لم تستسغ المعالجة الأمنية لوجودها، وتحاول مرارًا وتكرارًا طيلة عقد كامل أن تكافح قرارات سلطة ٣ يوليو بمصادرة المجال الكروي، فإن المساعي المنفردة لم تعد المسار الوحيد، حيث بدا أن ثمَّة مساع توافقية بين رابطتي مشجعي الناديين: الأهلي والزمالك، وجدت طريقها لإعلام الجرائم في ٣٠ يناير ٢٠٢٤، بالحديث عن اتهام شابين من أعضاء «وايت نايتس» (رابطة مشجعي نادي الزمالك) بتهمة الانتماء إلى جماعة إرهابية، في نص على أن هذه الجماعة الإرهابية هي «أولتراس أهلاوي»، ونشر وإذاعة أخبار وبيانات كاذبة من شأنها الإضرار بالأمن والنظام العام.

د. النقابات ودورها في مصر الراهنة

تُعَد النقابات من اللاعبين المهمين في اللحظة الراهنة في مصر، وقد بلورت خلال الفترة بين ٢٠١٣ و٢٠٢٣ أدوارًا مهمة في مقاومة تغول سلطة ٣ يوليو على المجال العام. فما ملامح المشهد النقابي؟ هذا ما نعرفه بعد إطلالة تاريخية تضع المشهد الراهن في سياقه التاريخي.

١. إطلالة على ظاهرة النقابات المهنية:

بدأت مصر تشهد ظهور النقابات المهنية في عام ١٩١٢، حين تأسست نقابة المحامين المصريين لتكون أولى النقابات المهنية الحديثة في العالم العربي، وتلتها نقابة الصحافيين في عام ١٩٤١، ثم المهندسين في ١٩٤٦؛ فالأطباء البشريين في ١٩٤٩، وتنامى العدد حتى صار عدد النقابات المهنية في مصر ٣١ نقابة في عام ٢٠١٩؛ فيما نقابة الجغرافيّين ما زالت قيد التأسيس. ويبلغ تعداد أعضاء النقابات المهنية في مصر نحو ٩ مليون مهني؛ بحسب بيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء المصري لعام ٢٠٢١.

وفي ديسمبر ٢٠١٣، تغيّر الوضع في نقابة الأطباء تحت وطأة الدعاية التي سادت مصر في ٢٠١٢ – ٢٠١٣؛ لتفوز «قائمة تيار الاستقلال» على «قائمة أطباء من أجل

مصر»، لتتولى المواجهة تيارات جديدة، تقود مصر في إطار تدافع بين النقابات وسلطة ٣يوليو.

٢. المشهد الراهن للنقابات المهنية:

من المهم في هذا السياق أن نلفت إلى أن المسار المستقل للنقابات المهنية قد تدهور منذ لحظة ٣ يوليو ٢٠١٣. أما عن بقية المشهد الراهن، فيمكن في إطاره الحديث عن:

- **نقابة المحامين:** كانت نقابة المحامين إحدى النقابات المستكينة، والتي تمكنت سلطة ٣يوليو من دفعها إلى الصمت بعد الانقلاب العسكري، سواء عبر نقابة سامح عاشور، أو حتى نقابة رجائي عطية.

غير أنه مع تدهور الأداء الاقتصادي في مصر، واتساع نطاق مسار الجباية التي باشرتها سلطة ٣ يوليو، نشطت نقابة المحامين؛ وأتى نشاطها في أعقاب صدور قرار وزير المالية رقم ١٨٨ لسنة ٢٠٢٣، والذي تضمن إضافة الخدمات إلى السلع في ضرورة استخراج فاتورة إلكترونية.

مثل نشاط نقابة المحامين في هذا الإطار حراكًا لكسر الحصار المفروض على حق التظاهر منذ صدور القانون رقم ١٠٧ لسنة ٢٠١٣. ونظمت نقابة المحامين تظاهرات حاشدة، نجحت في تأجيل تطبيق الدولة للتسجيل في «الفاتورة الإلكترونية» لبضعة أشهر، إلى أن أصدر نقيب المحامين ورئيس اتحاد المحامين العرب، عبد الحليم علام، بيانًا، في ١٣ أبريل ٢٠٢٣، أعلن فيه أن اللجنة المشكلة من مصلحة الضرائب المصرية ونقابة المحامين انتهت – فيما يتعلق بالفاتورة الإلكترونية – إلى أن جميع المحامين المتعاملين مع الأفراد غير مطالبين بالتسجيل في الفاتورة الإلكترونية، وأن المحامين غير ملزمين بالتسجيل في منظومة الفاتورة الإلكترونية إلا إذا كان المحامي يتعامل مع كيانات ملزمة بتقديم فاتورة إلكترونية فقط، كما اتفق الطرفان على إلغاء لفظ أنشطة قانونية من البطاقة الضريبية، وعودة العمل بلفظ «محامي حر».

فوز نقابة المحامين في هذه المعركة لم يمر دون حساب؛ فالنقابي البارز، عبد الحليم علام، والذي يحمل معه تاريخًا في العمل النقابي والتشريعي، وصل إلى منصب نقيب المحامين بعد معركة شهدتها النقابة في الانتخابات التكميلية التي أجريت في ٤ سبتمبر ٢٠٢٢، في أعقاب وفاة النقيب السابق رجائي عطية. وكان من المفترض أن يفتح باب الترشح للانتخابات العامة للنقابة في ٢٧ – ٣١ يناير ٢٠٢٤، لتجرى الانتخابات في ٩ مارس ٢٠٢٤. وبعد تقدم المرشحين بأوراقهم، ونتيجة لموقف النقابة من قرار وزير المالية رقم ١٨٨ لسنة ٢٠٢٣، حركت سلطة ٣ يوليو أحد المحامين المرتبطين بها للطعن في مشروعية ترشيح «علام نقيبًا للمحامين، وهي الدعوة التي قبلتها المحكمة شكلًا وموضوعًا، وأجلت النظر فيها لجلسة ١٨ فبراير، لإعداد المذكرات الختامية. يأتي قرار قبول المحكمة للدعوى رغم أن محكمة القضاء الإداري نفسها هي التي حكمت برفض منع «علام» من الترشح، في حكمها نفسه الذي استبعدت فيه كلًا من سامح عاشور ومنتصر الزيات من الانتخابات التكميلية التي جرت في سبتمبر ٢٠٢٢م.

غير أن المعركة يبدو أنها لم تنته، حيث تقدم محامون بـ ٧ دعاوى تطالب بوقف إجراء انتخابات مجلس نقابة المحامين، وقامت محكمة القضاء الإداري كذلك بتأجيلها لجلسة ١٨ فبراير كذلك. ويُعَد اتفاق موعد التأجيل مؤشرًا لاحتمالات وجود تنسيق بين محكمة القضاء الإداري وسلطة ٣ يوليو، وربما كان الترتيب متعلقًا بمفاوضات بين سلطة ٣ يوليو وعبد الحليم علام الذي يرجح فوزه على سامح عاشور في حال حدثت انتخابات نزيهة بالنقابة. غير أن تضحية سامح عاشور بعضوية مجلس الشيوخ ربما تؤشر لترتيبات جمعته بسلطة ٣ يوليو؛ وذلك بالنظر لفترة رئاسته الهادئة للنقابة.

● **نقابة المهندسين:** على غرار نقابة المحامين، سبقت نقابة المهندسين إلى المواجهة مع سلطة ٣ يوليو وحزبها «حزب مستقبل وطن». ففي انتخابات النقابة، والتي أجريت جولة الإعادة لها في ١١ مارس ٢٠٢٢، فاز المهندس طارق النبراوي بمنصب النقيب. وكان لفوز «النبراوي» قصة معركة أخرى مع سلطة ٣ يوليو ممثلة في حزبها.

طارق النبراوي مهندس بارز ونقابي ذو تاريخ نضالي، وهو معروف بنشاطه القوي، والذي امتد لسنوات ضد اتجاه السلطة لفرض الحراسة على نقابة المهندسين، وتجميد العمل النقابي فيها خلال فترة حكم «مبارك»، وذلك لمحاصرة التيار الإسلامي الذي أضحى فوزه بأية انتخابات مهنية أمرًا متوقعًا. فاز «النبراوي» أمام منافس قوي ومدعوم بقوة من السلطة، وهو المهندس هاني ضاحي وزير النقل السابق.

أتت شعبية «النبراوي» من مسارعته للتخلص من «مشروع الخوف» الذي حاول «مبارك» فرضه على المهنيين كما فرضه على قواعد شعبية أخرى، وانخرط في تيار «مهندسون ضد الحراسة» الذي دشنه المهنيون في عام ٢٠٠٤، وكان «االنبراوي» متحدثًا باسم هذا التيار. وعلى الرغم من أن هدف التيار تمثل في رفع الحراسة عن النقابة، إلا أنه، ورغم إصراره على مهنية النقابة، اشتبك مع القضايا القومية، والتي رأى أنها ليست قضايا خصومة مع الدولة، مثل قضايا رفض التطبيع مع العدو الصهيوني، ورفض خصخصة القطاع العام. كما فاز في أول انتخابات بعد إبطال الجمعية العمومية للمهندسين لانتخابات ٢٠١٢، لكنه خسر في انتخابات ٢٠١٨ أمام وزير النقل السابق، هاني ضاحي.

في انتخابات ٢٠٢٢، ورغم أن هاني ضاحي أعلن قبل شهر من موعد انتخابات النقابة أنه سيخوض هذه الانتخابات، ضغط «حزب مستقبل وطن» للدفع بالنائب المهندس أحمد عثمان لمقعد النقيب، ليخوض النبراوي وفريقه معركة قضائية، انتهت بمنع «عثمان»، بحكم قضائي، كونه نائبًا في مجلس النواب. ليخوض ضاحي، الذي كان قد تقدم بأوراق ترشحه بالفعل رغم الضغوط، صراعًا قضائيًا وصولًا لمشروعية ترشحه.

لم تكن نتائج انتخابات ٤ مارس هي المفاجأة الوحيدة التي قدمتها نقابة المهندسين، فبعد الانتخابات مباشرة، وفي ٦ مارس ٢٠٢٢، تجدد عقد الجمعية العمومية للمهندسين، والتي تمت بحضور نحو ٣٥٠٠ مهندسًا، وانتهت إلى جملة من القرارات؛ كان أهمها قرار الإطاحة بعدد من ممثلي حزب مستقبل وطن المقرب من أمانة النقابة العامة للمهندسين، حيث صوّت الحاضرون في اجتماع الجمعية العمومية على تغيير الأمانة العامة للنقابة المكونة من الأمين العام اللواء المهندس يسري الديب، والأمين العام المساعد أحمد صبري، وكلاهما عضو في حزب مستقبل وطن، وتكليف مجلس النقابة باختيار أمانة عامة جديدة، وكذلك الموافقة على رفض تولي الأعضاء المنتخبين من مجلس النقابة لمناصب في عضوية مجالس إدارة الشركات التي تساهم فيها النقابة، لما في ذلك من إخلال بمبدأ فصل الملكية عن الإدارة، ومنعًا لتضارب المصالح، على أن يتولى هذه المناصب أعضاء من الجمعية العمومية من ذوي الخبرة والكفاءة، وتكليف النقيب بإعادة تشكيل جميع لجان النقابة بغرض تفعيلها، وضمان توسيع نطاق مشاركة المهندسين. وأدت هذه القرارات لتخفيف قبضة «حزب مستقبل وطن» على هيئة المكتب الخاصة بالنقابة.

● **نقابة الصحافيين:** كانت نقابة الصحافيين على موعد مع نقيب جديد غير موال للدولة أيضًا، لكن مع انخفاض في مستوى حدة المواجهة مؤخرًا، على الرغم من أن فترة حكم رأس سلطة ٣ يوليو شهدت سابقة نقابية عنيفة.

مرت نقابة الصحافيين في علاقتها بالسلطة بموجات توافق وتنافر. بدأ رأس سلطة ٣ يوليو حكمه وكان ضياء رشوان، رئيس الهيئة العامة للاستعلامات حاليًا هو النقيب للمجلس الثامن والأربعين للنقابة، وكان له دور في التمكين الإعلامي لرأس سلطة ٣ يوليو، ما دفع سلطة ٣ يوليو لإعادة ترشيحه نقيبًا في انتخابات المجلس التاسع والأربعين، والتي عقدت في مارس ٢٠١٥، غير أن الجماعة الصحفية رفضت التجديد له باعتباره مدعومًا من سلطة ٣ يوليو؛ التي كانت قد واجهت المصريين في وسط القاهرة، وقتلت الشاعرة شيماء الصباغ خلال احتفالات ذكرى ثورة ٢٥ يناير، أثناء تقديمها الورود لضبَّاط الشرطة، ليحقق الصحفي اليساري يحيى قلاش فوزًا كبيرًا بعدد من الأصوات بلغ ضعف ما حصل عليه ضياء رشوان.

أصرت النقابة على الاضطلاع بدورها التاريخي في حماية الحريات، وبخاصة حرية الصحافة، وحماية استقلال المؤسسات الصحافية، وإطلاق سراح الصحافيين المعتقلين، والذين كان عددهم قد بلغ ٧٠ صحافيًا في مطلع ٢٠١٥ وفق تقارير أجنبية، ومكافحة ظاهرة حظر النشر التي كانت قد انتشرت خلال تلك الفترة في قضايا عدة تهم الرأي العام. ودخلت إثر ذلك في مواجهة قوية مع سلطة ٣يوليو؛ وبلغت المواجهة حد اقتحام قوات الأمن مقر النقابة في الأول من مايو ٢٠١٦، واعتقال اثنين من الصحافيين المعتصمين داخلها؛ اتهموا بالترتيب لاعتصام يوم الأرض رفضًا للتفريط في جزيرتي تيران وصنافير. رفضت النقابة الإجراء الأمني، وطالبت باعتذار الرئاسة وإقالة وزير الداخلية، ليتطور الأمر إلى أن يبلغ حد استدعاء النيابة العامة للنقيب يحيى قلاش، واثنين من وكلاء النقابة، منهم النقيب الحالي خالد البلشي، ثم تأمر بحبسهم بعد التحقيق. ليصدر في حقهم حكم قضائي من ثاني درجة؛ بالحبس لمدة سنة مع إيقاف التنفيذ. ليخسر بعدها منصب النقيب أمام مرشح صحيفة الأهرام عبد المحسن سلامة.

وبعد دورتين نقابيتين، للمجلس رقم ٥٠ برئاسة عبدالمحسن سلامة، ثم المجلس الحادي والخمسين برئاسة ضياء رشوان، تفاجئ الجماعة الصحافية الدولة بانتخاب أحد المحكومين من مجلس النقابة التاسع والأربعين، الصحافي خالد البلشي، نقيبًا للصحافيين. اللافت أنه لم يكن ثمَّة تدخل فج في هذه الانتخابات، ولم يكن ثمَّة انتهاكات بها؛ باستثناء دعم الأذرع الإعلامية للإعلامي خالد ميري، واستضافته في القنوات الفضائية، وعدم إيلاء أي اهتمام لخالد البلشي. لكن النقيب الجديد يبدو أنه لا يريد تكرار خبرة سابقه «قلاش» في الوصول بالصدام لمستوى أحداث ٢٠١٦، على الأقل حتى الآن.

● **نقابة الأطباء:** خاضت النقابة مع سلطة ٣ يوليو عددًا كبيرًا من المعارك، ما يرجع لمواقف مهنية مبدئية لتيار الاستقلال الذي كان مسيطرًا على النقابة حتى الانتخابات الأخيرة التي جرت في ١١ أكتوبر ٢٠٢٣. وكانت أبرز مواقف تيار الاستقلال في النقابة على النحو التالي:

- إصرار النقابة على رفض مقترح أعدته وزارة الصحة لتحويل العاملين بقطاع الصيادلة في مصر إلى أطباء بشريّين، وأتى ذلك المقترح في ظل الإجراءات التي اتخذتها مصر في مواجهة جائحة «كوفيد ١٩».

- كما وقفت النقابة في وجه محاولات مجلس الوزراء إلقاء اللائمة على النقابة في وفيات «كوفيد ١٩»، ومنها المواجهة مع رئيس الوزراء نفسه عندما صرح بهذا الصدد. ومن ذلك القبيل أيضًا رد النقابة على تصريحات مسؤولية الأطباء الصادرة عن أرملة الإعلامي وائل الإبراشي الذي توفي متأثرًا بإصابته بفيروس «كوفيد ١٩».

لكن اللافت في هذا المسار، مسار صورة الطبيب، والمواقف النقابية فيه كثيرة، أن النقابة طورت المواجهة باتجاه انتقاد الإساءة لصورة الطبيب في الدراما المصرية.

– وفي ديسمبر ٢٠٢٢، أعلن مجلس نقابة الأطباء رفضه مشروع القانون الذي تقدم به رئيس لجنة الصحة بمجلس النواب د. اشرف حاتم، وهو «مشروع قانون المسؤولية الطبية»، والذي حاولت سلطة ٣ يوليو تمريره، لإحكام قبضتها على الأطباء، وإدخال عقوبة السجن لنهج تعامل الدولة معهم، وذلك بعد الأزمة التي حدثت إثر إهمال الدولة حقوق الأطباء «خلال جائحة كوفيد ١٩».

– وفي ديسمبر ٢٠٢٢ كذلك، شاركت نقابة الأطباء ٤ نقابات مهنية أخرى اعتراضها على قرار إلزام أصحاب المهن الحرة بتسجيل بياناتهم على منظومة الفاتورة الإلكترونية. النقابات الأربعة الأخرى كانت نقابة المهندسين، والمحامين والصيادلة وأطباء الأسنان.

– وفي يونيو ٢٠٢٣، رفضت النقابة اقتراحًا بقانون تقدمت به وزارة الصحة لمجلس النواب، يقضي بعدم قبول استقالة الطبيب إلا بعد مرور عشر سنوات من الخدمة أو دفع ثلاثة أضعاف تكاليف الدراسة الجامعية للحكومة، في محاولة للحد من ظاهرة هجرة الأطباء ورفض العمل في العديد من المستشفيات الحكومية.

– وفي ديسمبر ٢٠٢٣، رفضت نقابة الأطباء مشروع قانون حمل إعلاميًّا اسم «قانون المنشآت الطبية»، وهو الرفض الذي استند لركاكة صياغة القانون، وافتقاره الوضوح، وافتقاره الدقة في تعريف المنشآت، علاوة على الطابع الجبائي للقانون، والذي يفرض نفقات باهظة على القوافل الطبية والعيادات المتنقلة.

– العمل النقابي الجبهوي كان له دوره في نشاط النقابة في مواجهة سلطة ٣ يوليو، فإلى جانب رفض الفاتورة الإلكترونية، كان لنقابة الأطباء وقفة رافضة بصورة قاطعة لأي إجراء في مسار فرض الحراسة على أية نقابة مهنية، وهو ما تعلق برصد تحركات من جانب سلطة ٣يوليو لفرض الحراسة على نقابة الصيادلة.

هذه المواقف تُعد نماذج، وتُعد نقابة الأطباء من أكثر النقابات تصديًا لمقترحات عشوائية قانونية ومهنية عدة كان المقصود منها إحكام سيطرة سلطة ٣ يوليو على المنشآت الطبية والعامة والخاصة، الكبيرة منها والصغيرة.

الالتزام بإدارة النقابة في إطار مهني لم يمنع أعضاء مجلس النقابة من المشاركة بشخوصهم في الفعاليات الوطنية والقومية، مثل يوم الأرض المرتبط بقضية تيران وصنافير، والبيانات المتعلقة برفض المسالك الصهيونية الوحشية في مواجهة الشعب الفلسطيني.

جدير بالذكر أن سلطة ٣ يوليو سعت للحد من سيطرة نقابة الأطباء على مجالها المهني. وبخلاف الصراع الإداري المهني بين النقابة والوزارة، والذي تجلى مع كل واقعة مواجهة مما أسلفنا الإشارة إليه، كانت أبرز المعارك بين النقابة وسلطة ٣ يوليو ممثلة في سعي الأخيرة لتكرار نموذج فرض الحراسة على النقابة. ويخلص الباحث إلى أن ضعف ثقة مؤسسات الدولة في كفاءة قرارات سلطة ٣ يوليو، وبخاصَّة ضعف ثقة مؤسسة القضاء، كان وراء نجاح تواصل من نوع ما بين تيار استقلال النقابة والسلطة القضائية، ما أسفر عن رفض السلطة القضائية مساعي فرض الحراسة على نقابة الأطباء في منتصف مايو ٢٠١٩، وبعد ماراثون قضائي استغرق ٣ سنوات، قضت محكمة استئناف القاهرة للأمور المستعجلة برفض الاستئناف المقام من أحد الأشخاص يطالب فيه بفرض الحراسة القضائية على نقابة الأطباء.

وإلى جانب الضغوط القانونية، تصاعدت ضغوط أمنية على مجلس النقابة، أدت لإعلان عدد من قيادات نقابة الأطباء استقالتهم من هيئة مكتب النقابة، كان منهم أمين عام النقابة د. إيهاب الطاهر، ووكيل النقابة د. منى مينا. وتوزاى التضييق الأمني مع تواصل بين سلطة ٣ يوليو وتيار المستقبل في نقابة الأطباء، وأدى اختناق مسارات التفاوض بين النقابة وسلطة ٣ يوليو إلى ترجيح كفة تيار المستقبل.

- **نقابات التأييد:** لا يمنع المشهد المرصود عاليه من نجاح سلطة ٣ يوليو في استمرار مسيرة الهيمنة على بعض النقابات، وبخاصَّة النقابات العمالية، علاوة على بعض النقابات المهنية، سواء العامة؛ مثل نقابات المعلمين والتمريض والأطباء البيطريين أو النقابات الفرعية؛ مثل نقابة صيادلة القاهرة، أو نقابة مهندسي الدقهلية. ولا تضيف هذه النقابات للمجال العام سوى بيانات التأييد.

الانقسام في النقابات هو انقسام بين التأييد والاستقلال. والاستقلال هنا يعني بصورة أساسية الوقوف ضد تغول الدولة على أصول المهنة من جهة، وبصورة أقل فيما يتعلق بالقضايا التي تخص المجال العام من جهة أخرى، وهو ما يَعني أن الهدف من سيطرة سلطة ٣ يوليو على النقابات هو السيطرة على معارضة النقابات؛ ككيانات مهنية؛ لسياسات الدولة، وليس لتجييش الأعضاء. تمدد سلطة ٣ يوليو يتأتى من قدرة هذه السلطة على تجميد مطالب امتيازات المهنيّين، وهو ما حدث مع الأطباء بشكل أساسي، ومتوقع أن يحدث مع نقابة المهندسين خلال الفترة القادمة، ولا يتوقع حدوثه بدرجة كبيرة مع الدورة الحالية لنقابة الصحافيّين التي ينتوي فيها نقيب الصحافيّين عدم معاداة الدولة ليمرر خبرته النقابية بنجاح مقارنة بخبرة النقيب الأسبق يحيى قلاش.

غير أن سيطرة الحزب الحاكم على النقابات لا تعني قدرته على الإطاحة بالمعايير المهنية من جهة، ولا بحشد التأييد خلف سلطة ٣ يوليو من جهة ثانية، وكل ما يمكن للنقابات تقديمه من تأييد يتمثل في تصريحات التأييد الصادرة عن أعضاء مكتب النقابة، بالإضافة إلى تأييد بعض السياسات التي لا تتضمن إخلالاً بقواعد المهنية؛ وذلك بالنظر لحيوية المشهد النقابي الراهن، وإمكانية الدعوة لجمعية عمومية للإطاحة بالنقيب المفرط في قواعد المهنية.

هـ. رجال الأعمال المصريّين وتنظيماتهم:

أتى رأس سلطة ٣ يوليو لموقعه وهو يحمل نظرة ذات ملمحين – من وجهة نظر الباحث – حيال رجال الأعمال المصريين.

فمن ناحية، إن كان رأس سلطة ٣ يوليو يقدر رجال الأعمال الأجانب؛ فإنه لا يقيم أيَّ وزن يُذكر لرجال الأعمال المصريّين؛ مهما كانت درجة غناهم، وقوتهم. بل إنه ينظر إلى درجة غناهم وقوتهم باعتبارها مصدر تهديد. والراجح كذلك أنه، وكل من سبقوه إلى السلطة في مصر – باستثناء د. محمد مرسي – ينظرون للرأسمالية المصرية بشكل عام باعتبارها تهديدًا. هذا المنظور أدَّى إلى انتهاج سياسة عدائية تجاه قطاع واسع من شريحة رجال الأعمال، انتهى إلى تقليص هذه الشريحة بشكل كبير، وتجريدها من مصادر تأثيرها السياسي، وهو ما سنراه بالتفصيل لاحقًا.

ومن ناحية أخرى، فإن رجال الأعمال – من وجهة نظر سلطة ٣ يوليو – لا يمكن اعتبارهم أرقامًا، وذلك بالنظر لمحدودية عدد رجال الأعمال الكبار، وهو الأمر الذي يتبدَّى في صغر حجم هذه الشريحة بالنظر لحجم دولة مثل مصر، ومقارنة بنظائر الدولة المصرية من دول العالم من حيث عدد السكان ومحورية الدولة في نظامها الإقليمي. ومن ثمَّ؛ فإن سلطة ٣ يوليو كسابقاتها؛ لا تولي اهتمامًا إيجابيًّا تجاه بناء ما يمكن تسميته رأسمالية مصرية واسعة النطاق. ولهذا فإن الموجود في مصر هو عدد محدود من رجال الأعمال الكبار، يُحيط بهم عدد كبير من أصحاب المشروعات الصغيرة، وعدد أقل من أصحاب المشروعات المتوسطة.

١. تنظيم رجال الأعمال: إطلالة عامة:

كان تنظيم الرأسمالية المصرية حاضرًا قبل انقلاب يوليو ١٩٥٢، متمثلًا في نوادي الأرستقراطية المصرية، ومجموعاتها الخاصَّة، والتي كان من السهل نفاذها

للسلطة التنفيذية عبر تمويلها للأحزاب، وعلاقاتها بالباشوات الذين انخرطوا في المسار السياسي للعمل العام. وشهدت هذه التنظيمات تفككًا خلال التجربة الناصرية؛ لتبدأ مسارها كجماعات ضغط مدنية معاصرة مع تأسيس جمعية رجال الأعمال المصريين عام ١٩٧٩. وبعدها، تشكلت جمعيات رجال الأعمال على أساس جهوي، مثل جمعية رجال الأعمال بالإسكندرية، ونظيرتها بالدقهلية، أو على أساس التخصص، مثل اتحاد الصناعات، او اتحاد الغرف التجارية، أو على أساس تركز العلاقة مع الشريك الأجنبي، مثل جمعية رجال الأعمال المصريّين الأمريكيّين... إلخ، ما يجعل الفاعلين من الهيئات الاعتبارية المنظمة لرجال الأعمال على نحو من الاتساع في تعددها، بحيث لم يعد يتوفر إحصاء دقيق بعدد هذه التنظيمات في مصر.

وغلب على عمل تنظيمات رجال الأعمال الجانب المهني، وبخاصَّة فيما يتعلق بتنسيق المصالح، وتعبئة مطالب رجال الأعمال ورفعها للسلطة، ومناشدتها الاستجابة، ليكون الطلب هو الأداة الأكثر استخدامًا من الضغط على مر تاريخ هذه التنظيمات، ربما باستثناء الفترة بين عامي ٢٠١٢ و٢٠١٣.

ومع وصول رأس سلطة ٣ يوليو لكرسي الرئاسة، بدا رجال الأعمال مترددين حيال توسيع استثماراتهم في مصر، ما حدا برأس سلطة ٣ يوليو للاجتماع بهم في ٣٠ ديسمبر ٢٠١٥، في محاولة لطمأنتهم، واستجدائهم كذلك. وكانت الصحف قد تحدثت عن الاجتماع الأول له معهم باعتباره آلية جباية، ومن نموذج التغطية في هذا الإطار ما نشرته صحيفة «المصري اليوم» تحت عنوان: «٥ مليارات جنيه حصيلة «إفطار السيسي» مع رجال الأعمال». ورغم جهود الطمأنة، لم تسفر مساعي رأس سلطة ٣ يوليو عن ارتفاع حصة الرأسمالية الوطنية في الناتج المحلي الإجمالي، ليتصدر معدل النمو إسهام المؤسسة العسكرية في مشروعات البنية التحتية والعاصمة الإدارية.

ورغم خضوع تنظيمات رجال الأعمال للسلطة، إلَّا أن فاعليتها في المساندة التمويلية كانت بالغة الضعف، ما لاحظه مراقبون عديدون، وذلك عبر مناسبات مختلفة، كان أبرزها «جائحة كوفيد ١٩»، والتي بدأ معها هجوم سلطة ٣ يوليو على رجال الأعمال، نتيجة ضعف تبرعاتهم للدولة لمساعدتها على إدارة الجائحة. واقتصر الدعم على التصريحات الشفهية، جنبًا إلى جنب مع التبرعات التي قدموها لصندوق تحيا مصر. هذا العزوف رصدته وكالة رويترز في أحد تقاريرها بعد مرور عامين على تولي رأس سلطة ٣ يوليو منصب الرئاسة.

وكتتويج لحالة عدم الثقة من جانب رجال الأعمال، فإن جميعة رجال الأعمال المصريين وجهت ورقة بمقترحات سياسة اقتصادية لمواجهة تداعيات الأزمات العالمية؛ وذلك في مارس ٢٠٢٢، والعنوان المستخدم في هذه الرسالة، والذي أوضحناه في هذه الفقرة هو عنوان أكثر لياقة للتعبير عن احتجاجات رجال الأعمال على السياسة الاقتصادية الخاطئة المتبعة في مصر منذ يونيو ٢٠١٤م.

ورغم خضوع رجال الأعمال للسلطة السياسية، ومساندتهم لها، وهو ما يعكس استجابة للضغط السياسي كأساس لتحصيل الربح جراء العمل الاقتصادي في مصر، إلَّا أن قطاع من الرأسمالية المصرية بدأ في الخروج من السوق المصري، وذلك نتيجة سوء الأداء الاقتصادي لسلطة ٣ يوليو، والذي جعل بقاع أخرى حول العالم أكثر ربحية من مصر؛ رغم المقومات الهائلة للسوق، وهو ما لا يعني سلطة ٣ يوليو التي يهمها وحسب أن تكون الرأسمالية المحلية/الوطنية «تحت السيطرة».

٢. رجال الأعمال تحت سلطة ٣ يوليو:

يمكن القول بوجود ستة ملامح لتعاطي سلطة ٣ يوليو مع الرأسمالية المصرية. هذه الملامح تتمثل فيما يلي:

- **التجريد من القابلية السياسية:** فمن جهة، وبالنظر لخبرة رأس سلطة ٣ يوليو في التعاطي مع رجال

الأعمال خلال فترة الإعداد للانقلاب العسكري في ٢٠١٣، اتجهت السلطة لتجريد رجال الأعمال من أدواتهم السياسية والإعلامية؛ والتي استخدموها قبل وبعد ثورة يناير للتأثير في الرأي العام، وكانت بعض أدوات التأثير هذه تستخدم من جانب رأس سلطة ٣ يوليو عندما كان مديرًا لجهاز المخابرات الحربية، ثم أثناء شغله منصب وزير الدفاع.

في هذا الإطار، أجبر رجل الأعمال القبطي نجيب ساويرس على بيع حصص ملكيته في وسائل إعلام مصرية وعالمية، منها قناة «أون تي في» المصرية، و«يورونيوز» الأوروبية؛ والتي كان يخطط للتوسع في ملكيتها؛ ما تمَّ بالفعل في ٢٠١٥م. وبلغ الأمر بساويرس حد طرح ملكيته في صحيفة «المصري اليوم» للبيع على الهواء في نهاية أكتوبر ٢٠١٥، على الرغم من أنه كان يتجه في نفس الشهر لزيادة حصته في قناة «تن» في منتصف نفس الشهر؛ ولم تكد تمر بضعة أشهر حتى باع ساويرس كامل أسهم قناة «أون تي في» لرجل الأعمال أحمد أبو هشيمة؛ والتي بيعت شركته «إعلام المصريّين» بالكامل لجهاز المخابرات العامة، متمثلًا في شركة «إيجل كابيتال، والتي أوكلت إدارتها لوزيرة الاستثمار السابقة داليا خورشيد.

لم يكن ساويرس وحده من باع حصص ملكيته في وسائل الإعلام، حيث تكرر نفس السيناريو مع رجل الأعمال حسن راتب في قناة المحور، وسعيد حساسين في «قناة العاصمة»، والسيد البدوي في مجموعة قنوات الحياة، وغيرهم. جدير بالذكر أن رجال الأعمال الذين ماطلوا في بيع حصصهم واجهوا سيناريوهات إذلال انتهت ببعضهم إلى بيع حصصهم بالفعل، كما حدث مع رئيس حزب الوفد الجديد، د. السيد البدوي، والذي واجه قضايا شيكات بدون رصيد لإرغامه على بيع قنوات الحياة. كما باع بعض رجال الأعمال المساندين لسلطة ٣ يوليو ملكياتهم طوعًا لشركات جهاز المخابرات العامة، ومنهم رجل الأعمال محمد الأمين.

- **الإذلال المنهجي لرجال الأعمال:** ومن جهةٍ أخرى، شهدت إرهاصات فترة حكم رأس سلطة ٣ يوليو العمل على إذلال كبار رجال الأعمال في مصر. كانت أبرز مظاهر هذا الإذلال ما تعرض له رجل الأعمال صلاح دياب، والذي ألقي القبض عليه في نوفمبر ٢٠١٥م، وحرصت سلطة ٣ يوليو على التقاط صور مهينة له أثناء عملية القبض عليه، وبعد تبرئته، تعقبته سلطة ٣ يوليو مجددًا لتقبض السلطات الأمنية عليه مرة أخرى في سبتمبر ٢٠٢٠م، قبل أن يبرئه القضاء في أكتوبر ٢٠٢٠م. ويُعد صلاح دياب أحد رموز رجال الأعمال الذين لعبوا دورًا سياسيًّا خلال فترة ما قبل ثورة ٢٥ يناير، وتتخوف سلطة ٣ يوليو من أنه ما زال يطمح للعب نفس الدور خلال فترة ما بعد الانقلاب العسكري.

الإذلال المشار إليه تعرّض له عدد كبير من رجال الأعمال، فبعضهم تعرض للإذلال عبر المسار العسكري، وبعضهم تعرض له عبر المسار الأمني، وبعضهم تعرض له عبر المسار السياسي.

وقد حملت سياسة الإهانة رسالة مفادها ضرورة الانصياع لسلطة ٣ يوليو، وتجنب استخدام وسائل الإعلام لأغراض سياسية غير تأييد النظام، وعدم استغلال علاقاتهم مع دول أجنبية للضغط على السلطة.

كما حملت قدرًا من تقديم سابقة قمعية قوية، تمامًا كما حدث في نموذج فض رابعة والنهضة بالنسبة لجماعة الإخوان، ومجزرة ماسبيرو بالنسبة للأقباط، ومجزرة وسط البلد بالنسبة للقوى المدنية، لكنها سابقة تتعلق برجال الأعمال هذه المرة، لكي يسهل إخضاعهم وتوظيفهم لاحقًا.

لكنها حملت كذلك تطبيقًا مغايرًا لمشروع التفرقة الداخلية، أو المشروع الذي يفضل الباحث تسميته «مشروع الخوف»، وهو مشروع لا يَعني القمع؛ بقدر ما

يعني استمرار الوقيعة بين مكونات المجتمع، وهذه المرة يستخدم رأس سلطة ٣ يوليو التفاوت الطبقي الحاد من أجل إخضاع الرأسمالية المصرية، على اختلاف توجهاتها، والحصول على رضاء شعبي ضمني، ورضاء من النخبة العسكرية كذلك، عبر «إذلال» رجال الأعمال وإخضاعهم.

- **ابتزاز رجال الأعمال:** ومن جهة ثالثة، حرصت سلطة ٣ يوليو على ابتزاز رجال الأعمال المصريّين ماليًا، وذلك عبر التبرع لصندوق «تحيا مصر». ورغم تكتم رجال الأعمال على عمليات التبرع القسري للصندوق، إلّا أن قناة الجزيرة سلطت الضوء على التبرع بالإكراه مع تبرع الشيخ محمد جبريل للصندوق. وكشف مسار التبرع القسري ما نشرته صحيفة «اليوم السابع» المصرية عن إعداد «قوى ثورية» لما أسموه «قائمة سوداء» لرجال الأعمال الممتنعين عن التبرع لصندوق تحيا مصر.

- **التمييز بين رجال الأعمال:** ومن جهة رابعة، فمع العداء البادي للرأسمالية الوطنية، ثمَّة استسلام واضح أمام المستثمر الأجنبي، وبخاصَّة الخليجي، وهو الاستسلام الذي أنتج لنا مفارقة بين نموذجين في التعاطي مع المستثمر المحلي.

نتناول المفارقة بين نموذجين. النموذج الأول يمثله رجل الأعمال هشام طلعت مصطفى. والنموذج الثاني يمثله صفوان ثابت.

أما النموذج الأول، والمتمثل في رجل الأعمال هشام طلعت مصطفى، فمن خلال تحليل حزمة الأخبار الواردة عنه، فإن صلاته بالإمارات العربية المتحدة قد وفرت له غطاءً سياسيًا أدَّى لإصدار عفو صحي عنه في يونيو ٢٠١٧م، ثم رد الاعتبار له بالمخالفة للقانون، رغم إدانته بارتكاب جريمة قتل عمد، حيث ردت إحدى المحاكم المصرية له الاعتبار في أغسطس ٢٠٢٣، بما يتيح له مباشرة كل حقوق الولاية العامة. وخلال فترة ما بعد العفو عنه، ظهر «مصطفى» كواجهة، ثم واسطة، لعدة صفقات لصالح دولة الإمارات، كان أبرزها صفقة بيع منطقة «رأس الحكمة» بمحافظة مطروح.

علاقة رأس سلطة ٣ يوليو بمتهم في جريمة قتل، مثل هشام طلعت مصطفى، ليست حالة نادرة، بل إن المعتاد هو علاقته مع رجال الأعمال المتورطين في جرائم، مثل محمد الأمين المتهم بالإتجار في البشر، وحسن راتب المتهم بتجارة الآثار، وحتى إبراهيم محلب المتهم بالاختلاس، والذي صار لاحقًا رئيسًا لوزرائه، ثم مستشاره لشؤون المشروعات القومية.

وفي المقابل، نجد رجل الأعمال صفوان ثابت، وقد طلبت منه الدولة أن يتنازل لها عن بعض أصوله فرفض، وأدَّى الأمر إلى إدراج إحدى المحاكم المصرية اسمه على قائمة رعاة الإرهاب المصرية في يناير ٢٠١٧م، ثم احتجازه في ديسمبر ٢٠٢٠، وحبسه مدة بلغت أكثر من عامين؛ حيث أفرج عنه في يناير ٢٠٢٣م. وجَرى احتجاز «ثابت» وفق قانون مكافحة الإرهاب، عبر «جهاز الأمن الوطني»، وحُرم وابنه سيف ثابت من حق الطعن في قانونية احتجازهما، كما عرضتهما للتعذيب باحتجازهما رهن الحبس الانفرادي المطول إلى أجل غير مسمى؛ قبل الإفراج عنهما؛ فيما يبدو تحت ضغوط خارجية.

وتنوعت أسباب استباحة ثروات المستثمرين المصريّين، حيث ارتبط بعضها برغبة القوات المسلحة في الاستيلاء على حصص ملكيات، كما حدث مع سلسلة متاجر أولاد رجب، وارتبط البعض الآخر بضغوط شركات خارجية لتملك حصص مملوكة لرجال أعمال مصريّين، وهو النموذج الذي تبرزه شركة جهينة.

- **حضور المؤسسة العسكرية:** ومن جهة خامسة، ثمَّة نموذج إباحة المستثمر المحلي للمؤسسة العسكرية. حيث سعت المؤسسة العسكرية إلى زيادة حضورها الاقتصادي. ومن أبرز نماذج الرأسمالية الوطنية التي

خضعت لهذا المسار؛ رجل الأعمال محمد رجب، حيث طلبت أجهزة سيادية منه الشراكة، فرفض مؤثرًا الإغلاق بعد إغراقه بكم كبير من القضايا التموينية، واتجاه سلطة ٣ يوليو للتغطية على محاولة الاستيلاء على حصة من شركته عبر اتهامه بتمويل «جماعة الإخوان». وبرر مالك سلسلة المتاجر الإغلاق بأنه جزئي ولأغراض الصيانة؛ وهو ما تمَّ فيما يبدو تحت ضغوط. وتوفي رجل الأعمال «رجب» بعد أشهر من قراره بالإغلاق. جدير بالذكر أنه سبق اتهام صفوان ثابت كذلك بتمويل جماعة الإخوان. وينضم عدد من رجال الأعمال المصريين لهذا المربع، ومن ضمنهم المهندس رامي شعث، الذي تعرض لضغوط بلغت حد السجن، للموافقة على التنازل عن حصة في شركته للأجهزة الإلكترونية لتتبع استخدام الكهرباء والمياه والغاز لشركات المرافق الحكومية، لصالح شركة عسكرية.

و. عمال مصر وتنظيماتهم:

كانت نشأة الحركة العمالية في مصر، وقبلها في كثير من دول العالم، مرتبطة بالاضطرابات الاجتماعية التي ارتبطت بالصورة الصناعية الأولى بشكل خاص، كما كانت الحركة العمالية من القوة بحيث إنها أسهمت مساهمة فعالة في ثورة مصر ١٩١٩، ما دفع سلطة ما بعد انقلاب يوليو ١٩٥٢ للاتجاه نحو احتواء هذه الفئة الاجتماعية، والسيطرة عليها عبر السياسة وعبر السياسات الاجتماعية. وأدى تجاهل حقوق هذه الفئة إلى اهتزاز سلطة السادات في ١٩٧٧، وإلى اهتزاز سلطة مبارك كذلك في العقد الأخير من فترة حكمه. وهو ما أدى للتحرك للسيطرة عليها عبر أداتين رئيستين. وهو ما سنراه خلال هذا المحور.

أ. تنظيمات عمال مصر: إطلالة عامة:

الظاهرة النقابية العمالية في مصر قديمة قدم التاريخ المصري، وتطورت هذه الظاهرة منذ عهد الفراعنة إلى يومنا الحالي عبر عدة أشكال، كان أبرزها طوائف الحرف، والتي تطورت مجالاتها منذ عهد الفراعنة وحتى بداية تاريخ مصر الحديث، ونشأة المصانع، وصدور «قانون الباتينه» في يناير ١٨٩٠، والذي أنهى العمل بقانون الطوائف الحرفية.

بطبيعة الحال، تلازمت نشأة النقابات العمالية في مصر مع بداية التحديث الاقتصادي، ويشير باحثون غير مصريّين متخصصين في الشأن العمالي المصري إلى أن إرهاصات العمل النقابي المصري بدأت مع نهاية القرن ١٩، حيث كان في مصر نحو ٥٠ ألفًا من العمال العاملين في منشآت ذات طابع رأسمالي، منهم ١٥ ألف من عمال الموانئ، و١٠ آلاف في السكك الحديدية، ومثلهم من عمال السفن، و٢٠٠٠ من عمال قناة السويس، وكانت نسبة العمالة الأجنبية نحو ١,٥ بالمئة من إجمالي العمال في مصر، ليتطور إجمالي العمال في مصر ليبلغ نحو ١٠٠ ألف عامل في مطلع القرن العشرين، و١٥٠ ألف مع بداية الحرب العالمية الأولى، وصولًا إلى أكثر من ٤ ملايين عامل اليوم.

كان أول تنظيم نقابي شهدته مصر هو تنظيم للعمال الأجانب، تأسس في عام ١٨١٢، وحمل اسم «جمعية المساعدة المتبادلة للعمال الإيطاليّين، ثم «جمعية الحلاقين الأممية» (١٨٩١)، ثم «جمعية المساعدة المتبادلة لمساعدي المحامين (١٨٩٢)؛ إلى أن انخرطت جمعية المساعدة المتبادلة لعمال السجائر في عام ١٨٩٩ في تنظيم أول إضراب عمالي في مصر. وبدأت التنظيمات العمالية تترى. وظهرت أول نقابة للعمال المصريين، بعد «قانون ألباتينه»، وهي جمعية المساعدة المتبادلة لعمال السجائر، والتي كان قوامها مصريون؛ جنبًا إلى جنب مع عمال غير مصريّين، وكانت تهدف لتحقيق العدالة في الأجور، وبخاصَّة مع انخفاض أجر العامل المصري مقارنة بنظيره السوري أو اليوناني. ولم يلبث أن شهدت مدينة الإسكندرية نشأة أول اتحاد نقابي مصري في ١٩٢١، ولم تلبث الحكومة أن قامت بحله ولاحقت قياداته.

ويُعد الاتحاد العام لنقابات عمال مصر التنظيم الأساسي والأكبر لعمال مصر اليوم، والذي تأسس في ٣٠ يناير ١٩٥٧، وحظي بوضع رسمي بموجب القانون ٣٥ لسنة ١٩٧٦، ويضم اليوم ٢٥ نقابة عمالية متخصصة، علاوة على ٤ مؤسسات عمالية، هي: صندوق إعانات الطوارئ للعمال، والمؤسسة الثقافية العمالية، والمؤسسة الاجتماعية العمالية، والجامعة العمالية. وقد أنشأ عبد الناصر هذا التنظيم لمعاونة الأجهزة السيادية في مصر على التحكم في هذه القوة الاجتماعية الكبيرة؛ وبخاصة بعد إجراءات التأميم والخطة الخمسية الأولى، وتوظيفها لمساندة سياساته. فتعددية التنظيمات النقابية لا تمكن الأجهزة السلطوية من السيطرة بسهولة على القاعدة العمالية. ولعل هذا أحد أهم الأسباب التي دفعت سلطة ٣ يوليو لاحقًا لحظر التنظيمات العمالية المستقلة، واتحادها العام (الاتحاد المصري للنقابات المستقلة) الذي تشكل من رحم الثورة المصرية في ٣٠ يناير ٢٠١١، كرد فعل على سيطرة الدولة على الاتحاد العام لنقابات العمال.

اتجهت السلطة الحاكمة في مصر إلى السيطرة على التنظيمات النقابية عبر الاتحاد العام للنقابات، ومع تغير الفلسفة الاقتصادية، من اشتراكية ناصر إلى نيوليبرالية جمال مبارك، إلى اتساع السخط وسط القاعدة العمالية، وشهدت مصر احتجاجات عمالية صارخة خلال العقد الأول من الألفية الجديدة، وبخاصة في أوساط عمال الغزل والنسيج، علاوة على السخط العمالي نتيجة خصخصة ٣١٤ شركة، والتخريب المنهجي للشركات المملوكة للدولة، وبرنامج إعادة الهيكلة، وكلها عوامل أدت إلى تهديد الأمن الوظيفي للعمال، ما دفعهم ليكونوا إحدى ركائز ثورة ٢٥ يناير. فخلال الفترة بين عامي ١٩٩٨ و٢٠١٠، شارك نحو ٤ ملايين عامل مصري فيما يتراوح بين ٣٤٠٠ إلى ٤٠٠٠ إضراب ونشاطات احتجاجية جماعية أخرى، ولعبت تلك الاحتجاجات دورًا كبيرًا في تقويض شرعية نظام مبارك في أعين كثير من المصريين، قبل فترة طويلة من٢٥ يناير التي أدت إلى الإطاحة بسلطة مبارك.

٢. تنظيمات عمال مصر خلال العقد الأخير:

يمكن القول بأن ثمَّة ملمحين أساسيّين لإستراتيجية سلطة ٣ يوليو للتعاطي مع التنظيمات المؤطرة للحركة العمالية المصرية، ما يمكن ترسيم ملامحه فيما يلي:

- **القضاء على التنظيمات النقابية المستقلة:**

كانت بداية تأسيس النقابات المستقلة في عام ٢٠٠٩، مع تأسيس أول نقابة مستقلة للعاملين في مصلحة الضرائب العقارية من قبل العاملين في الدولة في هذا القطاع، استنادًا إلى معاهدة منظمة العمل الدولية، والتي ضمنت للعمال الحرية النقابية والحق في التنظيم. وتبعها – قبل ثورة يناير – نقابات المعاشات، والعلوم الصحية، والمعلمين؛ ليتأسس الاتحاد العام لهذه النقابات بعد الثورة، ولتتجه القاعدة للتوسع.

وبعد ثورة ٢٥ يناير، كان أحد أهم أهداف المجلس العسكري – الذي حكم مصر بعد تنحي الرئيس الأسبق مبارك عن منصبه – منع دخول لاعبين جدد إلى حلبة الفاعلية السياسية، وبخاصَّة من الحركة العمالية. ومع فشله في السيطرة على حركة النقابات المستقلة، استسلم للأمر الواقع، واتجهت الدولة لمهادنة هذا الخصم الجديد، حتى حدث انقلاب ٣ يوليو. وبعدها، حرص رأس سلطة ٣ يوليو على تصوير حالة من التفويض، خولت له العصف بكل أشكال مأسسة خبرة الحرية بشكل عام، والحقوقية بشكل خاص، والحقوقية العمالية بصورة أخص.

وبدأت المواجهة عمليًّا في أبريل ٢٠١٥، مع حظر المحكمة الإدارية العليا حق العمال في الإضراب، وأرغمت عددًا كبيرًا من المسؤولين العماليّين على التقاعد عبر اتهامهم بالمشاركة في الاحتجاجات. واتجهت سلطة ٣ يوليو لتحويل النقابات المستقلة إلى ما يشبه منظمات

الحقوق العمالية، بدون فاعلية نقابية، وفتت وحدتها ثم جمدتها، إلى أن قوضت فاعليتها تمامًا، عبر تجاهلها لتعدد المراكز النقابية، ذلك التجاهل الذي بات فعالًا بعد التجريم القضائي للأنشطة الاحتجاجية العمالية، ويد السلطة الأمنية القوية.

- **صورة الرئيس المانح:** مع عودة السيطرة على الحالة النقابية العمالية، وتكريس هيمنة الاتحاد العام لنقابات عمال مصر مجددًا، اتجه رأس سلطة ٣ يوليو للعمل على الظهور بمظهر مانح الحقوق للعمال، وبخاصَّة بعد القضاء على النقابات المستقلة، فظهرت عدة قرارات في هذا الصدد، كان منها إنشاء صندوق إعانة الطوارئ للعمالة غير المنتظمة، وإصدار وثيقة جديدة من «شهادة أمان» السابق إصدارها عام ٢٠١٧، لتغطية التأمين على الحياة وإصابات العمل للعمالة غير المنتظمة، والتأكيد الإعلامي على منشآت القطاع الخاص والقطاع العام وقطاع الأعمال العام بالالتزام بالنسبة المقررة قانونًا وهى ٥ بالمئة لتشغيل الأشخاص ذوى الإعاقة، واستمرار العمل على تنمية مهارتهم ودمجهم في سوق العمل، ومبادرة «حياة كريمة»، وقرار رفع الحد الأدنى للأجور.

- **تراجع عدد المنشآت الصناعية:** مع سوء الإدارة الاقتصادية، وخلال العام الأول من حكم رأس سلطة ٣ يوليو، بدأ عدد كبير من المصانع يغلق أبوابه؛ ليصل العدد إلى ٧ آلاف مصنع، فيما كان عدد المصانع المتعثرة بعد الثورة مباشرة نحو ١٥٧٠ مصنعًا. ورغم هذه الحالة، ونتيجة السياسة الأمنية، والمعالجة الإعلامية المدروسة، ما زالت التنظيمات النقابية المصرية تمثل وقودًا لإظهار الدعم لرأس سلطة ٣ يوليو.

خاتمة

لا يعني اقتصار الورقة على المكونات الستة التي وردت فيها أنها الوحيدة التي تتحرك في المجال العام الذي يكاد يكون مصادرًا. فثمَّة الأزهر، وثمَّة منظمات المجتمع المدني غير الحزبية، غير أن حضور هذه المنظمات ليس بالفاعلية أو الأهمية التي بدا بها حضور هذه المكونات في المشهد المصري.

لا يَعني نجاح الدولة في الحصول على تأييد غالبية هذه المكونات أنها سيطرت عليها كليًا، ربما باستثناء النقابات؛ التي تحمل طابعًا حداثيًا مهنيًا، وتتمثل أهمية السيطرة عليها في دعم توجهات سلطة ٣ يوليو، رغم أن رفض بعض النقابات الانصياع لتوجهات الدولة أدَّى لحماية المهنية، وبخاصَّة فيما يتعلق بالأطباء البشريّين.

وفي النهاية، وبخلاف الانتخابات الأخيرة التي أعلنت سلطة ٣ يوليو أنها شهدت مشاركة ٤٥ مليون ناخب، وهو بخلاف الواقع، إلَّا أن كل الفعاليات الانتخابية السابقة شهدت حضور ٣٠ بالمئة فقط من القاعدة الناخبة، وهي النسبة التي ظلت ثابتة نسبيًا منذ انقلاب ٣ يوليو؛ وتتآكل بصورة طفيفة باستمرار، وهو ما يعني أن سيطرة سلطة ٣ يوليو على هذه التكوينات لا تعدو أن تكون سيطرة على قمة الهرم؛ ليبقى ٦٧ بالمئة من القاعدة الناخبة خارج السيطرة الفعلية.

يبلغ تعداد المريدين والمحبين للطرق الصوفية ١٥ مليونًا. وقد اتجهت الدولة لإفساح المجال العام لهذه الطرق؛ ثقافيًا وسياسيًا، وفتحت الباب لزيادتها عدديًا، ورعت فعالياتها، وزودتها بالمناصب وببعض التنظيمات الصورية إرضاءً لها، وأتاحت لها القدرة على تطوير ذاتها إداريًا وإعلاميًا وماليًا. وفي المقابل تجني ثمارًا مباشرة من التأييد المستمر طالما احتاجت سلطة ٣ يوليو التأييد.

وفي الجانب الآخر، ثمَّة الكنيسة القبطية، والتي راكمت ميراثًا من احتكار التحدث باسم الأقباط، ومن النفوذ السياسي الواسع، لم تنازعها فيه سلطة ٣ يوليو، بل عملت على زيادة مكاسبها الطائفية والاقتصادية بصورة فاقت ما أتاحه لها نظام مبارك ومن قبله نظام عبدالناصر. وفي المقابل، منحت الكنيسة سلطة ٣ يوليو حالة تأييد عامَّة، سواء في الداخل أو في الخارج؛ لتحل دبلوماسية التأييد القبطية محل ضغوط أقباط المهاجر التي كانت تحاصر نظام مبارك. وإن بدا هذا الوفاق يتآكل أيضًا، حتى طالب أكاديمي مقرب من رأس الكنيسة الأرثوذكسية بترشيح عسكري آخر في انتخابات ٢٠٢٣.

أما أكثر التكوينات عرضة للقمع الأمني الهائل، فتتمثل في روابط الأندية. وتتميز روابط أندية العاصمة بأنها لم تكن مرتهنة لإرادة أجهزة الأمن،

على عكس أولتراس الأقاليم، والتي كادت أن تنتهي بمحض إرادة الأمن. وما زال أعضاء الأولتراس في العاصمة قيد التعسف والبطش الأمنيَّين رغم مرور أكثر من عقد على انقلاب ٣ يوليو. ورغم قلة أعدادهم، وعدم وجود إحصاء لتعدادهم، إلَّا أن خطورتهم تتمثل في قدرتهم على قيادة الحشود الشابة، واعتناقهم أفكارًا سياسية، وقدرتهم على المناورة مع خطط أجهزة الأمن لقمعهم.

تأتي بعد ذلك النقابات المهنية. حيث تسيطر سلطة ٣ يوليو على غالبية النقابات العمالية، وبخاصَّة بعد القضاء على النقابات المستقلة. وتحاول السيطرة جاهدة على النقابات المهنية، فتحقق ما تصبو إليه حينًا، ثم تعود النقابات لاختيار التيارات غير الدولتية حينًا آخر، على نحو ما حدث في نقابات المهندسين والصحافيّين. ورغم ذلك، فإن سلطة ٣ يوليو لها سطوة في أوساط ٣ نقابات مهنية، هي: المعلمين والبيطريّين والتمريض.

وإذا انتقلنا إلى رجال الأعمال، فسنجد أنهم جُرِّدوا من القابلية السياسية، وتعرَّضوا لإذلال ممنهج، وابتزاز، وخضعوا لعملية تمييز لمصلحة المرتبطين بجهات خارجية، بالإضافة إلى حضور المؤسسة العسكرية وضغوطها عليهم.

وآخر هذه المكونات هو الحركة العمالية التي عُرفت بمساهتمها في الثورات والحركات التي شهدتها مصر في العصر الحديث، والتي تتعرَّض لمحاولات من جانب السلطة للقضاء على أيّ خطر يمكن أن تمثله.

التركيز على هذه المكونات الستة هو لتأثيرها البادي، وسجالاتها مع سلطة ٣ يوليو. وثمَّة مكونان آخران، أحدهما كبير من حيث التأييد، يتمثل في روابط الدم، والتي تشارك في دعم النظام الحاكم مقابل الحصول على امتيازات اقتصادية واجتماعية، حيث يكون لها أولوية في برامج الحماية الاجتماعية، والوظائف المرتبطة بالسلطة، والتوظيفات الموسمية في الانتخابات، والتي ترتبط بعوائد ضخمة، وهذه التكوينات لها آليَّات عمل واسعة تحتاج تناولًا خاصًّا.

أما المكون الأخير فيتمثل في الأزهر ودعاته، وهو المؤسسة التي تحرص السلطات المصرية دائمًا على إضعاف نفوذها وتفتيته؛ وتشويه رموزها، وذلك بالنظر لخطورة تعاليم الدين الحق، الأمر الذي انعكس في صورة دعاة الأزهر خلال الفترة الماضية من خلال وسائل الإعلام؛ والتي يسيطر عليها سيطرة شبه مطلقة نمط مداهنة السلطة واتباع تعليماتها. ويبقى الجديد في هذا الإطار؛ تحويل هذا التكوين باتجاه السيطرة الاستخباراتية عبر جهاز الأمن القومي.

الهوامش

١. مصطفى سليمان، في بيان هو الأول من نوعه بحضور٣٠شيخ طريقة..خلافات تهدد بفرض الحراسة على مشيخة الطرق الصوفية بمصر، العربية نت، ٤ ديسمبر ٢٠٠٨.

٢. ماريان بريمر، إعادة إحياء الصوفية في مصر. مشهد صوفي متجذر بقوة باقٍ في حدود الدين، موقع «قنطرة»، ٥ مارس ٢٠٢٣.

٣. المصدر السابق.

٤. مصطفى سليمان، في بيان هو الأول من نوعه بحضور٣٠شيخ طريقة. خلافات تهدد بفرض الحراسة على مشيخة الطرق الصوفية بمصر، العربية نت، ٤ ديسمبر ٢٠٠٨.

٥. ويكيبيديا، الطريقة الصديقية الشاذلية.

٦. محمد البرمي، أخرها «الشاذلية العلية» لشيخها علي جمعة. دليلك لإنشاء طريقة صوفية، «المصري اليوم»، ٥ فبراير ٢٠١٨.

٧. كريستيان ماير، مصر – التصوف...أداة سياسية في يد الأنظمة السلطوية؟، موقع «قنطرة»، ٢٠ سبتمبر ٢٠١٨.

٨. ولاء حسين، للمرّة الأولى... صوفيّ يتربّع على عرش الأغلبيّة السياسيّة في مصر، موقع «المونيتور»، ٤ أكتوبر ٢٠١٨.

٩. أحمد عويس، القصبى رئيسا للهيئة البرلمانية لحزب مستقبل وطن، موقع «صحيفة الشروق»المصرية، ١٢ نوفمبر ٢٠٢٣.

١٠. عبد الرحمن سرحان، نائب رئيس مستقبل وطن: قرار دعم السيسي جاء بالإجماع، موقع «صدى البلد»، ٢٣ أغسطس ٢٠٢٣.

١١. قناة «عبد الفتاح السيسي»، لقاء المشير عبدالفتاح السيسي بوفد الطرق الصوفية، موقع «يوتيوب»، ٣ مايو ٢٠١٤.

١٢. المحرر، الطرق الصوفية في مصر: دراسة حالة الطريقة العزمية، موقع «مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، د.ت.

١٣. لؤى علي، شيخ مشايخ الطرق الصوفية يصدر قرارا بإنشاء ثلاثة قطاعات جديدة، موقع «اليوم السابع»المصرية، ١٥ يناير ٢٠٢٣.

١٤. ريهام مقبل، الطرق الصوفية في مصر: تقارب مع السلطة وصراع مع السلفيين، موقع «قناة دويتشه فيله»الالمانية، ٣ مارس ٢٠١٤.

١٥. الإشارة السابقة

١٦. يؤيد الباحث ما ذهب إليه الإشارة التالية: مراسلون، هل يستفيد السيسي من الطرق الصوفية؟، الجزيرة نت، ٨ ديسمبر ٢٠١٧.

١٧. الإشارة السابقة.

١٨. جورج فهمي، الكنيسة القبطية والسياسة في مصر، مركز كارنيجي للشرق الأوسط، ٢٢ ديسمبر ٢٠١٤.

١٩. طارق البشري، الدولة والكنيسة، القاهرة، دار الشروق، ٢٠١١، ط١، ص ٢٣.

٢٠. المحرر، إرباك سياسي: أقباط مصر بين مظلة المواطنة ومظلة الكنيسة، مركز الجزيرة للدراسات، ١٦ أبريل ٢٠١٤.

٢١. جورج فهمي، الكنيسة القبطية والسياسة في مصر، مركز كارنيجي للشرق الأوسط، ٢٢ ديسمبر ٢٠١٤.

٢٢. محمد عفيفي، الأقباط من عهد الذمّة إلى الربيع العربي، صحيفة الحياة اللندنية، ١٦ أكتوبر ٢٠١٤.

٢٣. جمال جرجس المزاحم، البابا شنودة: لن أتراجع عن تأييد جمال مبارك رئيسا، موقع «صحيفة اليوم السابع»، ١٩ أكتوبر ٢٠٠٩.

٢٤. فريق التحرير، محطات في علاقة الكنيسة بالدولة والنظام السياسي في مصر، موقع ساسة بوست، ١٤ مايو ٢٠١٤.

٢٥. وكالات، قائد أول انشقاق على الكنيسة المصرية: البابا شنودة«طائفي»وهو «الأسوأ»، العربية نت، ٣ يوليو ٢٠٠٦.

٢٦. المحرر، سؤال صريح وأجوبة غائبة.. كم عدد المسيحيين الأقباط في مصر؟، الجزيرة نت، ١٤ أغسطس ٢٠٢٢.

٢٧. ويكيبيديا، البروتستانتية في مصر.

٢٨. سارة علام، س و ج.. كل ما تريد معرفته عن الطائفة الإنجيلية فى مصر، موقع «صحيفة اليوم السابع»المصرية، ٨ فبراير ٢٠١٨.

٢٩. ويكيبيديا، الكنيسة الكاثوليكية في مصر.

٣٠. المحرر، مكتوبًا بخط يده. ننشر مقال البابا تواضراس لـ«الأهرام»: «قول نَعم.. يزيد النِعم»، «صحيفة الأهرام»، ١٢ يناير ٢٠١٤.

٣١. وسام فؤاد، الكنيسة المصرية والسياسة بعد يوليو ٢٠١٣، المعهد المصري للدراسات، ٦ أكتوبر ٢٠١٦.

٣٢. محمد الأحمدي، تعرف على أعداد كنائس مصر × ٧سنوات، موقع «صحيفة اليوم السابع» المصرية، ٢٥ أكتوبر ٢٠٢١.

٣٣. محمود عبدالغني، صراع مرتقب بين «مايكل منير»و«أبو حامد»على «حياة المصريين»، «اليوم السابع»المصرية، ٨ أبريل ٢٠١٢.

٣٤. باهي حسن، شؤون الأحزاب توافق على تأسيس حزب (الحياة) برئاسة مايكل منير، «صحيفة الشروق»، ٣١ أكتوبر ٢٠١١.

٣٥. انظر نموذجًا: صفحة التعريف بحزب مصر القومي، منصة فيسبوك.

٣٦. انظر نموذجًا: صفحة حزب مصر القومي، منصة فيسبوك.

٣٧. إسماعيل جمعة، الأقباط في ملعب السياسة. ٣٦ حركة مسيحية تمارس دورا سياسيا بعيدا عن الكنيسة بعد الثورة، موقع «صحيفة الأهرام»، ٢١ يونيو ٢٠١٣.

٣٨. المحرر، د. عماد جاد يطالب بترشيح الفريق حجازى لانتخابات الرئاسة، موقع «الأقباط متحدون»، ١٨ سبتمبر ٢٠٢٣.

٣٩. حساب **"Al Arabiya Business"** – الأسواق العربية»، كلام لم تسمعه من سميح ساويرس من قبل.. عن أزمة الدولار ومستقبل استثماراته في مصر، موقع «يوتيوب»، ٢ مايو ٢٠٢٣.

٤٠. حمادة بسيوني، نجيب ساويرس يوصي المستثمرين بزيادة حصة الذهب في محافظهم، موقع «مجلة فوربز الشرق الأوسط»، ١٠ أغسطس ٢٠٢١.

٤١. مراسلون، مصر.. انتقادات برلمانية لعضو «القومي لحقوق الإنسان»جورج إسحاق حول أوضاع السجون، موقع «قناة روسيا اليوم»بالعربية، ١١أغسطس ٢٠٢٢.

٤٢. علي كمال، رئيس الوفد يحيل منير فخري عبد النور للجنة النظام، موقع «صحيفة الشروق»المصرية، ١٧يوليو ٢٠٢٣.

٤٣. محمد الأحمدي، كنائس مصر تدعو للمشاركة الإيجابية فى الانتخابات الرئاسية. الطائفة الإنجيلية: المشاركة مفتاح لبناء مجتمع قوى.. الأنبا إرميا: الانتخاب حق يكفله الدستور ويحميه القانون.. والتصويت مسئولية وطن ونحن جميعا معنيون به، موقع «صحيفة اليوم السابع».

٤٤. مريم شريف، البابا تواضروس: المشاركة في الانتخابات أمر وطني بالدرجة الأولى، «صحيفة الوطن»، ٢٩ نوفمبر ٢٠٢٣.

٤٥. بسام رمضان، البابا تواضروس: الانتخابات الرئاسية مشهد مفرح في ٢٠٢٣. والتاريخ سيتوقف أمامها، موقع «صحيفة المصري اليوم»، ٣٠ ديسمبر ٢٠٢٣.

٤٦. شرين الدايدموني، تزايد النفوذ الإنجيلي يثير مخاوف الأقباط في مصر، موقع «صحيفة العرب» اللندنية، ١ فبراير ٢٠١٨.

٤٧. سامح سلام، صدى البلد يحاوره.. إندريه زكي يوضح عدد أفراد الطائفة الإنجيلية في مصر ويدلى برأيه حول أسباب تكرار الحوادث الطائفية في المنيا.. موقف الكنيسة من زواج المثليين.. ناديه المفضل.. ويؤكد: مصر تتغير للأفضل، موقع «قناة صدى البلد»المصرية، ٣١ ديسمبر ٢٠١٨.

٤٨. مراسلون، خلافات بين الكنيسة المصرية وأتباعها في أمريكا حول «دعم السيسي»، موقع «وكالة قدس برس»، ١٧

سبتمبر ٢٠١٦.

إسلام ضيف، «الألتراس»في مصر: سنوات من تنكيل السلطة بهم، موقع «صحيفة السفير العربي»، ٣يونيو ٢٠٢٣.

٤٩. موسوعة معرفة، وايت نايتس.

٥٠. بسام رمضان،ألتراس المصري البورسعيدي جرين إيجلز تُعلن حل الرابطة، موقع «المصري اليوم»، ٤ يوليو ٢٠١٨.

أحمد أشرف، أولتراس أهلاوي.. ١٦عامًا من الفوضى والبلطجة وفرض السيطرة، موقع «صحيفة الدستور»، ١١ نوفمبر ٢٠٢٣.

٥١. ألتراس الأهلي – المعرفة.

٥٢. إسلام ضيف، «الألتراس»في مصر: سنوات من تنكيل السلطة بهم، موقع «صحيفة السفير العربي»، ٣ يونيو ٢٠٢٣.

٥٣. حساب**«Zamalek TV channel»** التراس اهلاوي مع الوايت نايتس يغنوا حريه وشمس الحريه، «يوتيوب»، ٣ يونيو ٢٠١٢.

٥٤. حساب **«UK media»** صرخة العشرين من ألبوم «٨ فبراير»، موقع «يوتيوب»، ٦ فبراير ٢٠١٦.

٥٥. خالد حسين، حل «ألتراس أهلاوي»وحرق «البانر».. والرابطة: حفاظا على مستقبل الجميع، «صحيفة الأهرام»، ١٦ مايو ٢٠١٨.

٥٦. بسام رمضان، ألتراس المصري البورسعيدي جرين إيجلز تُعلن حل الرابطة، موقع «صحيفة المصري اليوم»، ٤ يوليو ٢٠١٨.

٥٧. المحرر، «يلو دراجون»يعلنون حل رابطة ألتراس الإسماعيلي، موقع «صحيفة الأهرام»، ٥ يوليو ٢٠١٨.

٥٨. أحمد أشرف، أولتراس أهلاوي. ١٦عامًا من الفوضى والبلطجة وفرض السيطرة، موقع «صحيفة الدستور»، ١١ نوفمبر ٢٠٢٣.

٥٩. وكالات، بعد السماح بحضور ٥٠ألفا. هل تعود الجماهير المصرية لمدرجات الملاعب؟، موقع «الجزيرة نت»، ٣١ مارس ٢٠٢٣.

٦٠. إسلام ضيف، «الألتراس»في مصر: سنوات من تنكيل السلطة بهم، موقع «صحيفة السفير العربي»، ٣ يونيو ٢٠٢٣.

٦١. المحرر، تجديد حبس ٧٢من مشجعي الأهلي المصري بتهمة إحياء «الألتراس»، موقع «أخبار الغد»، ٨ يوليو ٢٠٢٣.

٦٢. المحرر، لدعوتهم مقاطعة استاد القاهرة وموقع تذكرتي: القبض على ٣٩، موقع «الجبهة المصرية لحقوق الإنسان، ١١ مايو ٢٠٢٣.

٦٣. موسوعة ويكيبيديا، قائمة نقابات مصر المهنية.

٦٤. الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء،

تعداد اعضاء النقابات المهنية في مصر.

٦٥. المحرر، المخاطبين بالفاتورة الإلكترونية في القانون والواقع، موقع المحامي عبد العزيز عمار، ١٤ أبريل ٢٠٢٣.

٦٦. إسلام لطفي، بيان مهم من نقابة المحامين بشأن أزمة الفاتورة الإلكترونية، موقع «مصراوي»، ١٣ أبريل ٢٠٢٣.

٦٧. المحرر، ٢٩عامًا في خدمة المحامين. من هو عبد الحليم علام نقيب المحامين الجديد؟، موقع «القاهرة ٢٤»، ٤ سبتمبر ٢٠٢٢.

٦٨. آيات عامر، التفاصيل الكاملة حول انتخابات نقابة المحامين ٢٠٢٤ | تقرير، موقع صحيفة الفجر»المصرية، ٢١ يناير ٢٠٢٤.

٦٩. محمود الشوربجي، قرار قضائي بشأن استبعاد نقيب المحامين عبدالحليم علام من الانتخابات، «مصراوي»، ١١ فبراير ٢٠٢٤.

٧٠. المحرر، انتخابات المحامين. استبعاد سامح عاشور ومنتصر الزيات من كشوف مقعد النقيب، أخبار الغد، ٢٧ أغسطس ٢٠٢٢.

٧١. محمود الشوربجي، تأجيل ٧دعاوى تطالب بوقف إجراء انتخابات نقابة المحامين لـ١٨فبراير، «مصراوي»، ١١ فبراير ٢٠٢٤.

٧٢. نور علي، مجلس الشيوخ يوافق على استقالة سامح عاشور، موقع «صحيفة اليوم السابع»المصرية، ٩ يناير ٢٠٢٤.

٧٣. محمد عبد الناصر، طارق النبراوي يتفوق على هاني ضاحي في انتخابات مهندسي القاهرة، موقع «مصراوي»، ١١ مارس ٢٠٢٢.

٧٤. محمد عبد الناصر، انتخابات نقابة المهندسين. هاني ضاحي يعلن ترشحه على منصب النقيب، موقع «مصراوي»، ٦ يناير ٢٠٢٢.

٧٥. محمد جعفر، أحمد عثمان أحمد عثمان يترشح على مقعد نقيب المهندسين، موقع «صحيفة الدستور»المصرية، ١٢ يناير ٢٠٢٢.

٧٦. أحمد عبد الهادي، حيثيات حكم القضاء الإدارى باستبعاد أحمد عثمان من انتخابات «المهندسين»، « اليوم السابع»، ٢٠ فبراير ٢٠٢٢.

٧٧. أحمد البهنساوى، ٩ مرشحين لمنصب نقيب المهندسين، موقع «صحيفة الوطن»المصرية، ١٣ يناير ٢٠٢٢.

٧٨. المحرر، القضاء الاداري يقضي باستبعاد ضاحي وعثمان من انتخابات نقابة المهندسين، موقع «درب»، ٢٠ فبراير ٢٠٢٢.

٧٩. فاطمة الجوهري، الديمقراطية تفوز أحياناً. درس «المهندسين» في معركة النقابات ضد «السيطرة الأمنية»، «رصيف ٢٢»، ١١ مارس ٢٠٢٣.

٨٠. هيئة المكتب هي مجموعة من أعضاء

مجلس النقابة مكلفة بتسيير العمل اليومي ومسيطرة غالباً على موارد النقابة المالية وسلطة اتخاذ القرارات فيها.

٨١. مينا غالي، يحيى قلاش يفوز بمنصب نقيب الصحفيين، موقع صحيفة «المصري اليوم»، ٢٠ مارس ٢٠١٥.

٨٢. المحرر، يحيى قلاش: «الصحفي الذي لا يملك حريته لا يمكنه أداء عمله» ، موقع «سويس إنفو»، ١ أبريل ٢٠١٥.

٨٣. مراسلون، يحيى قلاش... يدفع ثمن قوله «لا»لوزارة الداخلية، موقع «صحيفة العربي الجديد»اللندنية، ٢٥ مارس ٢٠١٧.

٨٤. المحرر، نقابة الصحفيين تطالب بإقالة وزير الداخلية إثر «اقتحام»مقرها، موقع «قناة بي بي سي»بالعربية، ٢ مايو ٢٠١٦.

٨٥. المحرر، السجن مع إيقاف التنفيذ لنقيب الصحفيين السابق يحيى قلاش، موقع «قناة بي بي سي»بالعربية، ٢٥مارس ٢٠١٧.

٨٦. المحرر، «زلزال»في نقابة الصحفيين. ماذا يعني انتخاب البلشي؟، موقع «قناة دةيتشه فيله»الألمانية بالعربية، ٣ مارس ٢٠٢٣.

٨٧. إسراء صبري، البلشي: علاقتنا جيدة مع الدولة بما يصب في مصلحة الصحفيين، «قناة صدى البلد»المصرية، ١١ فبراير ٢٠٢٤.

٨٨. سارة ربيع، نقابة الأطباء المصرية ترفض تحويل الصيادلة إلى أطباء بشريين، موقع «صحيفة الشرق الأوسط»، ٦ مايو ٢٠٢٠.

٨٩. مراسلون، «منعا لحالة الفتنة». نقابة أطباء مصر تطالب الحكومة بالاعتذار، موقع «قناة الحرة»، ٢٣ يونيو ٢٠٢٠.

٩٠. مراسلون، مصر. نقابة الأطباء ترد على أرملة وائل الإبراشي، موقع «قناة الحرة»الأمريكية بالعربية، ١١ يناير ٢٠٢٢.

٩١. ريهام سعيد، مصرنقابة الأطباء ترفض الإساءة إلى الطبيب المصري في الدراما، موقع «فيتو»المصري، ٢٢ أبريل ٢٠٢٣.

٩٢. أحمد جمعة، قدمه أشرف حاتم. لماذا ترفض نقابة الأطباء مشروع قانون «المسؤولية الطبية»؟، موقع مصراوي، ١٤ ديسمبر ٢٠٢٢.

٩٣. أحمد جمعة، بين الامتناع والتقاضي. ٥ نقابات ترفض «الفاتورة الإلكترونية»، موقع «مصراوي»، ٧ ديسمبر ٢٠٢٢.

٩٤. مراسلون، الأطباء يرفضون مساواتهم بالضباط في شروط الاستقالة، موقع «صحيفة العرب»اللندنية، ٩ يونيو ٢٠٢٣.

٩٥. محمد عبد الله، لماذا ترفض نقابة أطباء مصر قانون المنشآت الطبية الجديد؟، موقع «الجزيرة نت»، ٢٧ ديسمبر ٢٠٢٣.

٩٦. إسراء سليمان، «الأطباء»تصدر بيانا رسميا لرفض «الحراسة»على أي نقابة مهنية،

موقع «الوطن»، ١٠ أبريل ٢٠١٩.

٩٧. ممدوح المصري، «الأمور المستعجلة»ترفض فرض الحراسة على نقابة الأطباء، «صحيفة الجمهورية»، ١٥ مايو ٢٠١٩.

٩٨. المحرر، استئناف القاهرة ترفض الحراسة على نقابة الأطباء، موقع «موقع النقابة العامة لأطباء مصر»، ٣ أبريل ٢٠٢٢.

٩٩. آية دعبس، منى مينا وأمين عام نقابة الأطباء يعلنان استقالتهما من هيئة المكتب، موقع «صحيفة اليوم السابع»، ٢٢ مايو ٢٠١٨.

١٠٠. ريهام سعيد، قبل ساعات من انعقاد انتخابات الأطباء. اشتعال المنافسة على منصب النقيب، «فيتو»، ١١ أكتوبر ٢٠٢٣.

١٠١. محمد طه، نقابة الصناعات الغذائية: تأييد ترشح السيسي في الانتخابات، موقع «صحيفة المصري اليوم»، ٢٣ سبتمبر ٢٠٢٣.

١٠٢. عاطف بدر، نقابات مهنية تؤيد ترشح «السيسى» لفترة رئاسية جديدة، موقع «صحيفة المصري اليوم»، ٥ أكتوبر ٢٠٢٣.

١٠٣. آية دعبس، نقابة الأطباء البيطريين تؤيد ترشح السيسى لفترة رئاسية جديدة، موقع «صحيفة اليوم السابع»، ٢٠ سبتمبر ٢٠٢٣.

١٠٤. آية دعبس، نقابة صيادلة القاهرة تؤيد ترشح الرئيس السيسى لفترة رئاسية جديدة، موقع «صحيفة اليوم السابع»، ٢١ سبتمبر ٢٠٢٣.

١٠٥. يسري الهواري، ٥ مليارات جنيه حصيلة «إفطار السيسي» مع رجال الأعمال، موقع «صحيفة المصري اليوم»، ١٤ يوليو ٢٠١٤.

١٠٦. عرفة محمد، «هل فيها شيء غامض لا نفهمه؟»... صراعات النظام مع رجال الأعمال، موقع «رصيف ٢٢»، ١٦ أبريل ٢٠٢٠.

١٠٧. نموذج: رجال الأعمال: نثمن جهود القيادة لتحقيق الشراكة الاستراتيجية مع الإمارات، «اليوم السابع»، ٢٤ فبراير ٢٠٢٤.

١٠٨. إريك نيخت، السيسي يسير على خيط دقيق بين رجال الأعمال والعسكريين، موقع «وكالة رويترز» بالعربية، ١٦ أكتوبر ٢٠١٥.

١٠٩. المحرر، رجال أعمال يقدمون مقترحات للحكومة بشأن مواجهة تداعيات الأزمات العالمية، موقع «قناة سي إن إن» بالعربية، ٢٣ مارس ٢٠٢٢.

١١٠. المحرر، رجال أعمال النظام يهربون من الاستثمار في مصر. ومصادر: «الأرباح أساسية»، موقع «ذات مصر»، ١٧ مايو ٢٠٢٣.

١١١. مايكل يونغ، السيسي ورجال الأعمال، موقع «مالكوم كير – كارنيجي» لدراسات الشرق الأوسط، ٢٨ مارس ٢٠١٧.

١١٢. المحرر، الملياردير المصري نجيب ساويرس سيبيع حصته في يورونيوز لشركة برتغالية، موقع «يورونيوز» الإخباري، ١٧ ديسمبر ٢٠٢١.

١١٣. المحرر، ساويرس يرفع حصة ملكيته في «يورونيوز»، الجزيرة نمت، ٢٨ فبراير ٢٠١٥.

١١٤. محسن البديوى، «ساويرس» يعرض بيع حصته بـ«المصرى اليوم» على الهواء ببرنامج«هنا العاصمة»، موقع «صحيفة اليوم السابع» المصرية، ١٠ أكتوبر ٢٠١٥.

١١٥. أيمن رمضان، نجيب ساويرس: نحن فى المرحلة النهائية لشراء ٦٠٪ من حصة قناة "ten"، «صحيفة اليوم السابع»، ١٠ أكتوبر ٢٠١٥.

١١٦. المحرر، أحمد أبو هشيمة يشترى جميع أسهم قناة «أون تى فى» من نجيب ساويرس، موقع «صحيفة اليوم السابع» المصرية، ١٥ مايو ٢٠١٦.

١١٧. مصطفى محمد، حبس السيد البدوي سنتين وكفالة ٢٠٠ جنيه في قضية إصدار شيك بدون رصيد، موقع «صحيفة الشروق» المصرية، ٥ يونيو ٢٠١٣.

١١٨. محمد حسن شعبان، السلطات الأمنية في مصر تلقي القبض على رجل الأعمال صلاح دياب ونجله، موقع «صحيفة الشرق الأوسط» السعودية، ١٠ نوفمبر ٢٠١٥.

١١٩. المحرر، مصر. حبس رجل الأعمال صلاح دياب مؤسس «المصري اليوم»، «قناة سي إن إن» بالعربية، ٢ سبتمبر ٢٠٢٠.

١٢٠. المحرر، براءة رجل الأعمال المصري الشهير صلاح دياب من هذه التهم، موقع العربية. نت»، ٢٣ أكتوبر ٢٠٢٠.

١٢١. مدحت عادل، قائمة الشرف لرجال الأعمال المصريين المتبرعين لصندوق «تحيا مصر». نجيب ساويرس ومنصور عامر وأحمد أبو هشيمة ومحمد الأمين .. القائمة تضم حسن راتب وأيمن الجميل وعلاء السقطى ومحمد أبو العينين، موقع «صحيفة اليوم السابع» المصرية، ١٥ يوليو ٢٠١٤.

١٢٢. علاء عصام، قائمة سوداء لرجال الأعمال الممتنعين عن التبرع لصندوق «تحيا مصر». قوى ثورية تدشن الفكرة.. و«تمرد»: تبرعهم أفضل من الاقتراض من الخارج.. والرئيس تبرع بنصف ثروته ليكون قدوة، موقع «صحيفة اليوم السابع» المصرية، ١ أغسطس ٢٠١٤.

١٢٣. المحرر، السيسي يعفو عن هشام طلعت مصطفى المدان في جريمة قتل سوزان تميم. ومحاميه: القرار ليس ميزة خاصة، موقع «قناة سي إن إن» بالعربية، ٢٣ يونيو ٢٠١٧.

١٢٤. المحرر، رد اعتبار هشام طلعت مصطفى. ماذا يعني الحكم؟، موقع «قناة سكاي نيوز عربية»، ٢٩ أغسطس ٢٠٢٣.

١٢٥. محمود الشوربجي، رسميًا. رفع اسم رجل الأعمال صفوان ثابت من قوائم الإرهاب، موقع «مصراوي»، ١٢ فبراير ٢٠٢٣.

١٢٦. المحرر، بعد مرور أكثر من عامين على حبسهما. مصر.. الإفراج عن رجل الأعمال صفوان ثابت ونجله سيف، موقع «العربية نت»، ٢٢ يناير ٢٠٢٣.

١٢٧. المحرر، مصر: رجال أعمال خلف القضبان لمقاومتهم طلبات جهاز أمني، موقع «منظمة العفو الدولية، ٢٧ سبتمبر ٢٠٢١.

١٢٨. أحمد حسني، صاحب محلات أولاد رجب يقدم بلاغ لمباحث الانترنت بعد الترويج شائعة القبض عليه لتمويل الإخوان، موقع «صحيفة اليوم السابع» المصرية، ١١ ديسمبر ٢٠٢٠.

١٢٩. المحرر، بيان من «أولاد رجب» لكشف حقيقة إغلاق فروعها في القاهرة والمحافظات، موقع «مصراوي»، ٢٢ مارس ٢٠٢٢.

١٣٠. محمد حسنين، وفاه رجل الأعمال مصطفى رجب مالك مجموعة «أولاد رجب»، موقع «بوابة أخبار اليوم»، ٢٧ مايو ٢٠٢٢.

١٣١. المحرر، إيكونوميست: القبض على رجال الأعمال وتدخل الجيش يزيد تعثر الاقتصاد المصري، موقع «قناة الحرة» الأمريكية بالعربية، ٢٣ أبريل ٢٠٢٢.

١٣٢. جينادى جاريا تشكشين، حول تاسيس أول نقابة عمالية في مصر، مجلة مصر الحديثة، العدد ١٠، مجلد ٤، أبريل ٢٠٠٥، ص: ٣٤١ ٣٤٢.

١٣٣. المرجع السابق، ص: ٣٤٤.

١٣٤. موقع اتحاد نقابات عمال مصر، الجذور التاريخية للحركة العمالية المصرية.

١٣٥. جويل بينين، صعود عُمّال مصر، موقع «مركز صدى» التابع لمركز كارنيجي لدراسات السلام العالمي، ٢٨ يونيو ٢٠١٢.

١٣٦. موسوعة ويكيبيديا، الاتحاد العام لنقابات عمال مصر.

١٣٧. موسوعة ويكيبيديا، الاتحاد المصري لنقابات العمال المستقلة.

١٣٨. جويل بينين، صعود عُمّال مصر، موقع «مركز صدى» التابع لمركز كارنيجي لدراسات السلام العالمي، ٢٨ يونيو ٢٠١٢.

١٣٩. شيماء الشرقاوي محمد العجاتي، النقابات المستقلة حالة مصر ٢٠٠٤-٢٠١٥: تجارب بين التطورات السياسية والعوامل الذاتية، موقع «مبادرة الإصلاح العربي»، ٩ نوفمبر ٢٠٢١.

١٤٠. موقع الهيئة العامة للاستعلامات المصرية، الأيدي العاملة.

١٤١. المحرر، تقرير أولى. عامان من الثورة المصرية.. إغلاق آلاف المصانع.. تسريح مئات الآلاف من العمال، مركز الخدمات النقابية، ١٥ ديسمبر ٢٠١٣.

الفهرس

المحتويات	رقم الصفحة
مقدمة	3
أ. الطرق الصوفية	3
١. ملامح المشهد الصوفي في مصر، ٢. علاقة الصوفية بالسياسة	4
ب. الكنيسة المصرية	7
١ - الكنيسة المصرية. إطلالة عامة. ٢ - المشهد الكنسي في العقد الأخير.	8-7
ج - الأولتراس.. أو روابط مشجعي كرة القدم.	12
١ - روابط المشجعين. ٢ - مشجعو كرة القدم وسلطة ٣ يوليو.	12
د. النقابات ودورها في مصر الراهنة.	16
١. إطلالة على ظاهرة النقابات المهنية. ٢ - المشهد الراهن للنقابات المهنية	17-16
هـ. رجال الأعمال المصريّين وتنظيماتهم	18
١ - تنظيم رجال الأعمال: إطلالة عامة. ٢ - رجال الأعمال تحت سلطة ٣ يوليو.	23-22
و. عمال مصر وتنظيماتهم.	25
١ - تنظيمات عمال مصر: إطلالة عامة. ٢ - تنظيمات عمال مصر خلال العقد الأخير.	26-25
خاتمة	28
الهوامش	30

منتدى الدراسات المستقبلية
GELECEK ÇALIŞMALARI FORUMU

منتدى الدراسات المستقبلية:

مؤسسة بحثية
تأسست في إسطنبول
عام ٢٠٢٢
وتهتم بالدراسات الإنسانية
الخاصَّة بالشؤون المصرية
والإقليمية والدولية.

منتدى الدراسات المستقبلية
GELECEK ÇALIŞMALARI FORUMU